



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

أثر الالتزام بمعايير الحوكمة والحوكمة الشرعية على الاداء المالي  
(دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية العربية)

رزان محمد حسين شرحة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1446هـ / 2025م

أثر الالتزام بمعايير الحوكمة والحوكمة الشرعية على الاداء المالي  
(دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية العربية)

اعداد:

رزان محمد حسين شرحة

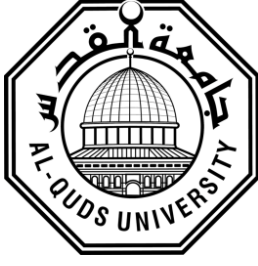
بكالوريوس إدارة اعمال من جامعة بيرزيت - فلسطين

المشرف: الدكتور فراس بركات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
تخصص المحاسبة والضرائب/ كلية الأعمال والاقتصاد / جامعة القدس

القدس - فلسطين

2025م / 1446هـ



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الأعمال والاقتصاد

## اجازة الرسالة

أثر الالتزام بمعايير الحوكمة والحوكمة الشرعية على الاداء المالي  
(دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية العربية)

اسم الطالبة: رزان محمد حسين شرحة

الرقم الجامعي: 22011432

اشراف : الدكتور فراس بركات

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2025/1/6م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتواقيعهم :

1- رئيس لجنة المناقشة: د. فراس بركات ..... التوقيع: 

2- ممتحنا داخليا: د. أكرم رحال ..... التوقيع: 

3- ممتحنا خارجيا: د. عبد الفتاح السرطاوي ..... التوقيع: 

القدس - فلسطين

1446هـ / 2025 م

## إهداء

إلى الحب الأول والصديق الذي يواصل ليلى مع نهاره لنصل إلى شاطئ الأمان، إلى من أحمل اسمه بكل فخر " والدي الغالي " منحه الله بالصحة والعافية .

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها واستمدت منها قوتي واعتزازي بذاتي، الشامخة التي علمتني معنى الإصرار و أن لا شيء في هذه الحياة مستحيل " أمي الحبيبة".

إلى من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العواقب والصعاب والكتف الذي استند عليه اخوتي واخوتي المدللة " ليلاس" .

ولا أنسى جدي العزيز الجد الذي تعلمت منه الإصرار والعزيمة الكاتب والمؤرخ "محمد ذياب ابو صالح" .

إلى أهلنا الصامدين في غزة وإلى الأسرى والشهداء الذين ضحو بدمائهم من أجل رفعة هذا الوطن

## إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة بأن هذه الدراسة قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيث ورد، وان هذه الدراسة وأي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أخرى أو معهد آخر.



التوقيع:

رزان محمد حسين شرحة.

التاريخ : 2025/1/6

## الشكر والتقدير

الحمد لله عز وجل الذي وفقني في اتمام هذا البحث العلمي والذي رزقني الصحة والعافية والعزيمة  
والحمد لله كثيرا ....

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعتي ومدرسينا عامة ، واذكر على وجه الخصوص الدكتور فراس  
بركات على كل ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستي في  
جوانبها المختلفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ( الممتحن الخارجي الدكتور عبد الفتاح  
السرطاوي ، والممتحن الداخلي الدكتور اكرم رحال ) ، وكل ما علمني حرفا في مسيرتي الدراسية .  
وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الدراسة على أكمل وجه.

أثر الالتزام بمعايير الحوكمة والحوكمة الشرعية على الاداء المالي

(دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العربية)

اعداد: رزان محمد حسين شرحة.

اشراف: الدكتور فراس بركات.

## الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الالتزام بمعايير الحوكمة والحوكمة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية العربية واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما وتم استخدام اسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لأغراض التحليل الاحصائي، حيث تم اختيار عينة قصدية حجمها 10 مصارف إسلامية عاملة في الدول العربية؛ وهي فلسطين، والأردن، والكويت، والإمارات. وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 وحتى 2023.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، منها وجود أثر سلبي لحجم مجلس الإدارة ولإجتماعات مجلس الإدارة، ولحجم هيئة الرقابة الشرعية ولتركيز الملكية، ولخبرة هيئة الرقابة الشرعية، ولسمعة هيئة الرقابة الشرعية، وللتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، ولعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول. و وجود أثر سلبي لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وللجان مجلس الإدارة، ولتركيز الملكية، وللتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، في حين انه يوجد أثر إيجابي لإجتماعات مجلس الإدارة، ولحجم هيئة الرقابة الشرعية، وللعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، ولسمعة هيئة الرقابة الشرعية، ولاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية. وجود أثر إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة، ولإجتماعات مجلس الإدارة، وللجان مجلس الإدارة، ولحجم هيئة الرقابة الشرعية، وللمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية. وجود أثر إيجابي لخبرة هيئة الرقابة الشرعية، ولسمعة هيئة الرقابة الشرعية، وللتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، ولاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية. في حين انه يوجد أثر سلبي للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، ولعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

بناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها ينبغي للبنوك الإسلامية تعزيز خبرة وسمعة هيئة الرقابة الشرعية من خلال اختيار أعضاء ذوي مؤهلات عالية وخبرات مهنية مثبتة في المجال المصرفي والشريعة الإسلامية، مما قد يسهم في تحسين الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول، تعزيز حجم هيئة الرقابة الشرعية ، و تجنب التغيرات المتكررة في تكوين الهيئة، نظراً لأنه يؤثر إيجابياً على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الحقوق الملكية.و تركيز النظر في تقليل العضوية المشتركة للأعضاء ،وتحسين جودة الاجتماعات بدلاً من زيادة عددها، لضمان اتخاذ قرارات مدروسة تعزز من سمعة البنك وقيمه السوقية.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، الحوكمة الشرعية، الأداء المالية، هيئة الرقابة الشرعية، تركيز الملكية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، تكوين هيئة الرقابة الشرعية.

# **The Impact of Compliance with Governance and Sharia Governance Standards on Financial Performance**

**(An Applied Study on Arab Islamic Banks)**

**Prepared by: Razan Mohammad Husein Sharaha.**

**Supervisor: Dr. Firas Barakat**

## **Abstract**

The study aimed to clarify the impact of adherence to governance and Shariah governance standards on the performance of Islamic banks. The research utilized a panel data approach, selecting a purposive sample of 10 Islamic banks operating in Palestine, Jordan, Kuwait, and the UAE from 2018 to 2023.

The study reached several key findings, including a negative impact on financial performance, measured by return on assets (ROA), due to factors such as the size of the board of directors, frequency of board meetings, size of the Shariah supervisory board, ownership concentration, Shariah board experience, Shariah board reputation, changes in Shariah board composition, and the number of Shariah board meetings. Additionally, there was a negative impact on financial performance, measured by return on equity (ROE), due to factors such as board size, board independence, board committees, ownership concentration, and changes in Shariah board composition. Additionally, there was a negative impact on financial performance, measured by return on equity (ROE), due to factors such as board size, board independence, board committees, ownership concentration, and changes in Shariah board composition. And, there was a negative impact on financial performance, measured by return on equity (ROE), due to factors such as board size, board independence, board committees, ownership concentration, and changes in Shariah board composition. The study found Positive impacts on market value were observed from board independence, board meetings, board committees, Shariah board size, and Shariah board educational qualifications. Furthermore, the Shariah board's experience, reputation, changes in composition, and independence positively influenced market value, whereas Shariah board cross-membership and the number of Shariah board meetings had a negative impact. Enhancing the size of the Sharia Supervisory Board, and avoiding frequent changes in the composition of the Board, as it positively affects financial performance measured by return on equity.

Based on these results, the study recommended a set of recommendations, the most important of which are: Islamic banks should enhance the expertise and reputation of the Shariah Supervisory Board by selecting members with high qualifications and proven professional experience in the field of banking and Islamic Shariah. Which may contribute to improving financial performance measured by return on assets. and Focus on reducing the number of members' joint memberships and improving the quality of meetings rather than increasing their number, to ensure that informed decisions are made that enhance the bank's reputation and market value.

**Keywords:** Governance, Shari'a Governance, Financial performance, Shari'a Supervisory Board, Concentration of ownership, Independence of the Shari'a Supervisory Board, Reputation of the Shari'a Supervisory Board, Composition of the Shari'a Supervisory Board.

## مصطلحات الدراسة

المصطلح	تعريفه
البنوك الإسلامية	البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحظر التعامل بالربا (الفائدة) وتلتزم بمبادئ مثل العدالة، والمشاركة في المخاطر، وعدم الاستثمار في الأنشطة التي تتعارض مع القيم الإسلامية (مثل صناعة الخمر أو القمار). وتستخدم البنوك الإسلامية مجموعة من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة، مثل المشاركة (Musharakah) والمضاربة (Mudarabah) و المرابحة و الإجارة، لتوفير التمويل والخدمات المصرفية للعملاء. تهدف هذه البنوك إلى تقديم خدمات مالية تتماشى مع القيم الإسلامية، وتعزيز الشفافية والعدالة في التعاملات المالية (العبيدي، 2018).
هيئة الرقابة الشرعية	هي هيئة مستقلة تتكون عادة من مجموعة من العلماء المتخصصين في الشريعة الإسلامية. يمثل دور الهيئة في ضمان أن الأنشطة المالية والتجارية للبنك تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تشمل مهام الهيئة الرقابة على المنتجات المالية، والمراجعة الدورية للمعاملات المالية، وتقديم الفتاوى الشرعية بشأن المنتجات المصرفية الجديدة. تهدف الهيئة إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفي الإسلامي من خلال التأكد من أن البنوك لا تتعامل بالفوائد الربوية أو أي معاملات محظورة في الإسلام (البنك المركزي الإماراتي، 2021).
معايير الحوكمة	معايير الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحدد كيفية إدارة وتنظيم المؤسسات، بما في ذلك البنوك والشركات، بهدف ضمان تحقيق الشفافية، والمساءلة، والكفاءة، والمصادقية في العمل. تهدف معايير الحوكمة إلى تعزيز السيطرة الإدارية، وضمان تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأطراف المعنية (مثل المساهمين، العملاء، الموظفين، والمجتمع). وتعد الحوكمة أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على الحد من المخاطر، وتضمن التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المعمول بها، سواء كانت محلية أو دولية (الجمعية الدولية للبنوك الإسلامية، 2020).
معايير الحوكمة الشرعية	معايير الحوكمة الشرعية هي مجموعة من المبادئ والضوابط التي تهدف إلى ضمان أن الأنشطة المالية والمصرفية للبنك تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. تشمل هذه المعايير تأسيس هيئة رقابة شرعية مستقلة داخل البنك للإشراف على جميع العمليات المالية والمصارف التي يقدمها البنك لضمان عدم احتوائها على أي معاملات ربوية أو محظورة شرعاً. كما تهتم هذه المعايير بتحديد وضوح المعاملات، والرقابة على الالتزام بالأخلاقيات الإسلامية في اتخاذ القرارات المالية، وكذلك التأكد من أن المنتجات المصرفية والتمويلية التي يقدمها البنك تتماشى مع مبادئ الشريعة مثل العدالة و المشاركة و المخاطرة المشتركة (البرجس، 2019).

## قائمة الاختصارات

الاختصار	الاسم بالإنجليزية	الاسم بالعربية
MV	Market Value	القيمة السوقية
ROE	Return on Equity	العائد على حقوق الملكية
ROA	Return on Assets	العائد على الأصول
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي الإسلامي جزءاً حيوياً من النظام المالي العالمي، حيث تشكل البنوك الإسلامية محورا أساسياً لتوفير الخدمات المالية والمصرفية بما يتماشى مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. ومن أجل ضمان تحقيق أهدافها المالية والمسؤولية الاجتماعية، تلتزم البنوك الإسلامية بمعايير الحوكمة الشرعية كمرشد أساسي لسلوكها وأعمالها.

أصبحت الحوكمة في المؤسسات المالية من المواضيع المهمة خاصة بعد موجة الأزمات المالية التي أثرت على العديد من الشركات على مستوى العالم. وقد ظهر الاهتمام بموضوع الحوكمة في عام (1932) من خلال فكرة فصل الإدارة عن الملكية والتي نادى إليها كل من أدولف بيرل وجاردنر مينز، حيث ركزا على أن الشركات تنمو بشكل متسارع عند فصل الإدارة عن الملكية، بحيث يكون حملة الاسهم هم المالكون للشركة والمدراء هم المسؤولون عن الرقابة والإشراف على سير العمل فيها (الوابل، 2015).

ويمكن القول ان الحوكمة هي المنظومة التي توضح العلاقة بين الإدارة والمساهمين واصحاب المصالح، وكيفية حماية حقوق المساهمين والرقابة على اداء ادارة المؤسسة بما يعظم ارباح المساهمين ويحمي حقوق ذوي المصالح. وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) الحوكمة بأنها نظام يوجه اعمال الشركة ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الاطراف ذات العلاقة مثل المساهمين والادارة وذوي

العلاقة، ويوضح أهداف الشركة واستراتيجيتها، وأهم القواعد والاجراءات الكفيلة بتحقيقها (الوابل، 2015)، وبشكل عام، يؤدي التزام المؤسسات المالية بمعايير الحوكمة الشرعية إلى تحقيق الاستقرار المالي ورفد الثقة من قبل المستثمرين (مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2020).

وقد شهد موضوع الحوكمة قدرا متزايدا من الاهتمام على الصعيد المحلي والدولي، حيث سعت المنظمات الدولية للعمل جنبا الى جنب بالتعاون مع المؤسسات المالية، وخاصة البنوك، من أجل وضع الأسس السليمة لتحقيق الشفافية وتعزيز متطلبات الافصاح بما يحقق مصلحة المساهمين ويعزز ثقتهم بهذه المؤسسات.

وتعتبر البنوك الاسلامية من المؤسسات التي سعت الى تركيز دعائم شرعية مناسبة لتطبيق مبادئ الحوكمة فيها، وذلك لما لها من تأثير مباشر على الاداء المالي والقدرة على النمو والتوسع في نطاق الخدمات المقدمة للأفراد في المجتمع الاسلامي. هذا بالإضافة الى التركيز على البعد الأخلاقي من خلال وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعمل بشكل مستمر على مراجعة وتعديل أنشطة البنوك الاسلامية لضمان حسن التزامها بالمعايير الشرعية.

وفي الدول العربية، قامت البنوك المركزية في بعض الدول بإصدار دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف الإسلامية. حيث تبين الاهتمام بحكومة المصارف الإسلامية من خلال أفراد مبدأ إضافي لها (مبدأ رقم 14) والمتعلق بحكومة المصارف الإسلامية المسجلة لدى السلطات النقدية. وقد اشتمل المبدأ على خمسة عشر بنداً وضحت متطلبات الحوكمة الشرعية الخاصة بالبنوك الإسلامية، بما يشمل تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتقريرها ومهامها المختلفة، بالإضافة إلى توضيح الرقابة الشرعية الداخلية ومتطلباتها، وما هي شروط تعيين المراقب الشرعي الداخلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2017).

وظهر جليا في هذه الدراسات وجود ارتباط واضح بين الكفاءة التشغيلية والمالية للبنوك الاسلامية وكفاءة هيئة الرقابة الشرعية في القيام بالمهام الموكلة إليها فيما يتعلق بمراجعة أنشطة البنوك الاسلامية والتأكد من التزامها بالمعايير الشرعية بما يحقق لها الهوية الاسلامية المستقلة بين المنافسين.

## 1.2 مشكلة الدراسة

تشير العديد من الدراسات والتقارير الحديثة إلى أن تطبيق معايير الحوكمة الشرعية يسهم في تحقيق استقرار مالي وزيادة في ثقة المستثمرين، ويؤدي ذلك إلى تعزيز الأداء المالي للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021). وعلى الرغم من التطورات التي مر بها القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الحقبة الزمنية الماضية، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه هذا القطاع خلال مسيرته العملية أدت إلى تراجع أدائه في بعض الأوقات وتحمله بعض الخسائر، وبالتالي أصبح من الضروري تطوير أساليب وطرق إدارة المؤسسة المصرفية، وذلك بوضع آليات تضمن له تحقيق أهدافه. ولمواكبة ذلك برزت الحوكمة متمثلة في مبادئها كأحد الأساليب الحديثة التي توفر الشفافية وزيادة الثقة والضبط في المصارف والتي يترتب عليها تطوير أدائها المالي. وبناء على ما تقدم، تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما هو أثر الالتزام بمعايير حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.
2. ما هو أثر الالتزام بمعايير حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
3. ما هو أثر الالتزام بمعايير حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.
4. ما هو أثر الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.
5. ما هو أثر الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
6. ما هو أثر الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

### 1.3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام بمعايير الحوكمة و الحوكمة الشرعية على الاداء المالي لدى البنوك الإسلامية العربية، ويعد تحليل أثر الالتزام بمعايير الحوكمة و الحوكمة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية موضوعا مهما ومثيرا للاهتمام. من خلال هذه الدراسة، يمكن أن يتم توضيح علاقة الحوكمة و الحوكمة الشرعية بالأداء المالي، وهو أمر يمكن أن يكون له تأثير كبير على عمليات اتخاذ القرار في البنوك الإسلامية وفهمها لكيفية تحقيق الأهداف المالية بطريقة متوافقة مع المبادئ الإسلامية.

فمن خلال تحليل البنوك الإسلامية خلال الفترة المحددة (2018-2023)، يمكن للدراسة أن تحقق:

الهدف الرئيسي الأول: التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.

ويتفرع من هذه الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
2. التعرف على أثر استقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
3. التعرف على أثر اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
4. التعرف على أثر لجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
5. التعرف على أثر تركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.

الهدف الرئيسي الثاني: التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

ويتفرع من هذه الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
2. التعرف على أثر استقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
3. التعرف على أثر اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
4. التعرف على أثر لجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
5. التعرف على أثر تركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

الهدف الرئيسي الثالث: التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

ويتفرع من هذه الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.
2. التعرف على أثر استقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.
3. التعرف على أثر اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.
4. التعرف على أثر لجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.
5. التعرف على أثر تركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

الهدف الرئيسي الرابع: التعرف على اثر الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.

ويتفرع من هذه الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر حجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
2. التعرف على أثر العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
3. التعرف على أثر المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
4. التعرف على أثر خبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
5. التعرف على أثر سمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
6. التعرف على أثر التغيير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
7. التعرف على أثر استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
8. التعرف على أثر عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.

الهدف الرئيسي الخامس: التعرف على أثر الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

ويتفرع من هذه الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر حجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

2. التعرف على أثر العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  3. التعرف على أثر المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  4. التعرف على أثر خبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  5. التعرف على أثر سمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  6. التعرف على أثر التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  7. التعرف على أثر استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  8. التعرف على أثر عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
- الهدف الرئيسي السادس: التعرف على أثر الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

ويتفرع من هذه الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر حجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
2. التعرف على أثر العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
3. التعرف على أثر المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
4. التعرف على أثر خبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
5. التعرف على أثر سمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

6. التعرف على أثر التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
7. التعرف على أثر استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
8. التعرف على أثر عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

#### 1.4 أهمية الدراسة

يساهم القطاع المصرفي في مختلف البلدان في احداث النمو في الاقتصاد الوطني بشكل متزايد، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال فرص التمويل المطروحة التي تساهم في خلق مشاريع جديدة وفرص عمل متزايدة لأفراد المجتمع المحلي. كما وتكتسب البنوك الإسلامية في الدول العربية أهمية متزايدة في النظام المالي والمصرفي، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في دعم الاقتصاد الوطني والإقليمي، وكذلك لكونها تتماشى مع المبادئ الشرعية الإسلامية التي تحظر التعامل بالفوائد الربوية (الفائدة المركبة أو البسيطة). فهذه البنوك لا تقتصر على توفير خدمات مالية، بل تسهم في تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي من خلال تمويل المشاريع التنموية ودعم قطاع الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما يرجع الاهتمام المتزايد بالحوكمة الى سببين رئيسيين هما: ان بعض الدول لا تتحمل أي فساد مالي او اداري نظرا لإهدار مواردها الضئيلة التي تؤدي الى الضعف المالي والاداري لتلك الدول. اما السبب الثاني فهو الاعتماد الكبير على جذب المستثمرين الاجانب بشكل مباشر (الداعور وعابد، 2013).

وعلى مدى العقود القليلة الماضية تم اعتبار حوكمة الشركات اداة مهمة في كل منظمة وفي الوقت الحاضر تركز العديد من الابحاث اهتمامها على اهمية حوكمة الشركات وكيف تؤثر على اداء الشركات والتقارير المالية وحتى المسؤولية الاجتماعية. وتعتبر الحوكمة مهمة في ارساء الاساس للعلاقة بين المديرين ومجلس الادارة والمساهمين التي توضح حقوق والتزامات كل طرف لاستخدام الموارد والفرص المتاحة بكفاءة علاوة على ذلك ستجذب الحوكمة الفعالة قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل التوسع في المشاريع حيث ان اعتماد حوكمة الشركات يزيد من ثقة المستثمرين لان هذه القواعد تضمن حماية حقوقهم (هاينز واخرون، 2016). ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر التزام

المصارف الإسلامية بمعايير الحوكمة الشرعية على أداؤها المالي، فمن الأهمية بمكان تحليل النتائج بعناية لفهم الآثار الاقتصادية والمالية لهذه العلاقة، وكذلك تقديم التوصيات التي يمكن أن تساعد البنوك الإسلامية العربية على تحسين أداؤها المالي من خلال تعزيز الحوكمة والحوكمة الشرعية.

## 1.5 فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تفترض الدراسة فرضيات رئيسية وفرعية لإيجاد أثر الالتزام بمعايير الحوكمة والحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية على الأداء المالي، وسيتم تحديدها على كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، وتركيز الملكية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، وتركيز الملكية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، وتركيز الملكية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، خبرة هيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

الفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، خبرة هيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
  8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
- الفرضية الرئيسية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، خبرة هيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

## 1.6 حدود الدراسة

**الحدود المكانية:** عدد من البنوك الإسلامية العاملة في كل من دولة فلسطين، والأردن، والكويت، والامارات.

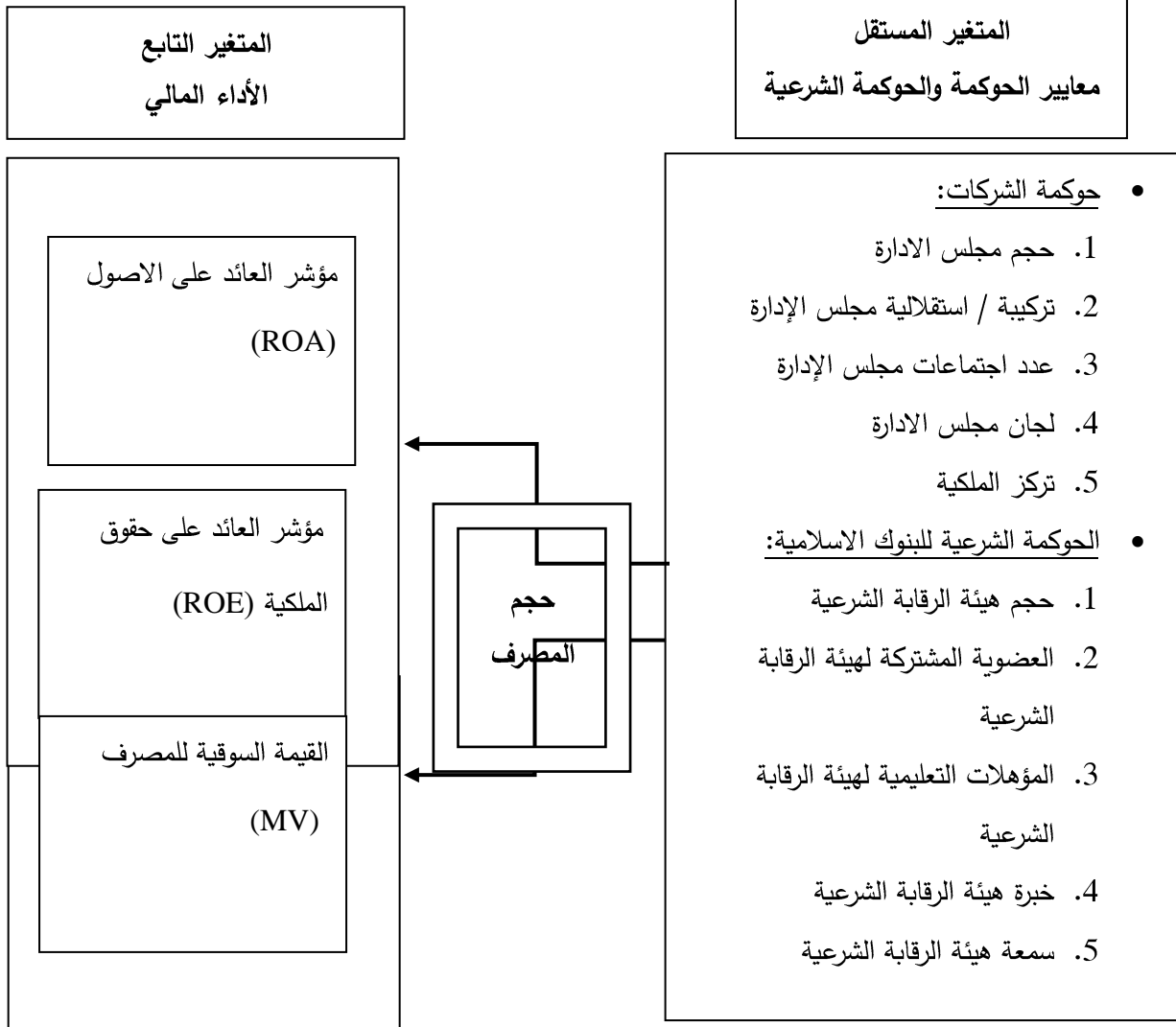
**الحدود الزمانية:** الفترة الزمنية ما بين 2018-2023.

## 1.7 محددات الدراسة

1. التنوع في التنظيمات الإسلامية: قد تواجه الدراسة صعوبة في التعامل مع التنوع الواسع في هياكل العمل في بنوك الشريعة حول العالم.
2. توافر البيانات المالية: قد تكون هناك تحديات في الحصول على بيانات مالية كافية للبنوك.

## 1.8 نموذج الدراسة:

تم بناء نموذج الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة وبناء على اهداف الدراسة والشكل (1.1) يوضح كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة



الشكل (1.1) نموذج الدراسة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة.

#### 2.1 تمهيد

أصبحت الحوكمة مفهوماً مهماً في عالم الأعمال والشركات العالمية بسبب الأحداث الاقتصادية العالمية المتعاقبة. فمنذ عام 1997، ومع حدوث الأزمة المالية الآسيوية، وفضيحة شركة أنرون في عام 2003، وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تجلت بوضوح أهمية الحوكمة كإطار عمل جيد لمعالجة الأزمات والوقاية منها (بورقيبة وغربي، 2015).

ولقد اوضحت الحوكمة مجموعة من الحقوق الأساسية للمساهمين ومن اهمها انه يجب ان يتم المشاركة في التصويت والاجتماعات وانتخاب اعضاء مجلس الادارة واقتلهم ونصيب الشركة في ارباحها ويجب ان يكون لهم الحق في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغيرات الاساسية للشركة وان يكونوا على علم كاف بها مثل تعديلات النظام الاساسي او عقد التأسيس او المستندات المماثلة للشركة. كما يجب ان يتم اعلامهم بالإجراءات الاخرى مثل المعاملات غير العادية مثل نقل الاصول او بيع بعض اجزاء الشركة، ويجب ان تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وان يكونوا على علم بالقواعد بما في ذلك اجراءات التصويت التي تحكم الاجتماعات العامة للمساهمين ويجب تزويدهم بجدول الاعمال وتاريخ الاجتماعات، ويجب ان يتاح للمساهمين فرصة لطرح الاسئلة على مجلس الادارة بما في ذلك الاسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية ووضع بنود على جدول اعمال الاجتماعات العامة وتسهيل المشاركة الفعالة في قرارات حوكمة الشركات الرئيسية وابداء رأيهم والمعاملة العادلة لهم خاصة الاقليات التي يجب حمايتهم من الاعمال

التعسفية من قبل المساهمين المسيطرين او لصالحهم الذين يتصرفون بشكل مباشر او غير مباشر ويجب ان يكون لديهم وسائل فعالة للتعويض ويجب ان يتم التصويت من قبل ابناء الحفظ او المرشحين بالطريقة المتفق عليها مع المالك ويجب ازالة معوقات التصويت عبر الحدود وان تسمح الاجتماعات بالمعاملة العادلة لجميع المساهمين وان تكون اجراءات الشركة سلسلة وحظر التداول بناء على معلومات داخلية والتعامل الذاتي التعسفي حيث يجب ان يطلب من اعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الافصاح لمجلس الادارة عن أي اطراف ثالثة لها مصلحة جوهرية في أي معاملة او مسالة تؤثر بشكل مباشر على الشركة.

ويتفق العديد من الباحثين على أن الحوكمة الشرعية تعتبر أساساً مهماً للبنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية. فهذه الحوكمة تسهل الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وتكفل أن جميع الأنشطة المالية والاستثمارية تتم بما يتفق مع القيم والمبادئ الإسلامية. وهذا الأمر يعزز الثقة والاستقرار في السوق المالية. كما تساهم الحوكمة الشرعية في بناء الثقة بين المسلمين والمستثمرين، الذين يشعرون بأن البنوك الإسلامية تقوم بادارة أموالهم وفقاً لمبادئ العدالة والشفافية والمساواة. ومن جهة أخرى، يرتبط مفهوم الحوكمة أيضاً بتقليل المخاطر المالية من خلال توفير بيئة رقابية جيدة ونظام حوكمة قوي، الامر الذي يسهم بشكل واضح في تقليل المخاطر المالية وتعزيز إدارة الأصول والالتزامات في البنوك الإسلامية (بورقيبة وغربي، 2015).

## 2.2 المبحث الأول: الحوكمة والحوكمة الشرعية.

### 2.2.1 مفهوم الحوكمة:

يعتبر مصطلح "الحوكمة" اختصاراً لطريقة عمل الإدارة الرشيدة (أوصيف لخضر، 2017). تعرف الحوكمة بأنها مجموعة من الضوابط والالتزامات التي تطلبها عملية الحكم، من خلال وضع القواعد والإجراءات التي تنظم السلوكيات، الامر الذي يضمن قيادة وإدارة فعالة ورقابة منظمة (دراوشة، 2014).

وفي عام 1947، قام معهد المدققين الداخليين بصياغة وتوضيح مفهوم الحوكمة، معرفاً إياها بأنها نشاط تقييم مستمر داخل مؤسسات الأعمال لمراقبة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها، بهدف توفير أنظمة وقائية وعلاجية (ألبطحي، 2018).

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة على أنها النظام الذي يوجه الشركات ، ويحدد الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بنشاط الشركة، مثل مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة (الداودي ومحضي، 2022).

ووفقاً لتعريف (الداودي ومحضي، 2022)، فإن الحوكمة تتكون من مجموعة من القوانين والأنظمة والقرارات الهادفة لتحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري، من خلال اختيار الأساليب الأنسب لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم، سواء في مؤسسات القطاع الخاص أو العام.

أما (أبو سنينة، 2019) فيشير إلى أن الحوكمة تشمل مجموعة من القواعد والمبادئ التي تطبقها الحكومة والإدارة على مختلف المستويات، بهدف تحقيق توازن داخلي وضمان الوصول إلى قرارات إدارية جيدة.

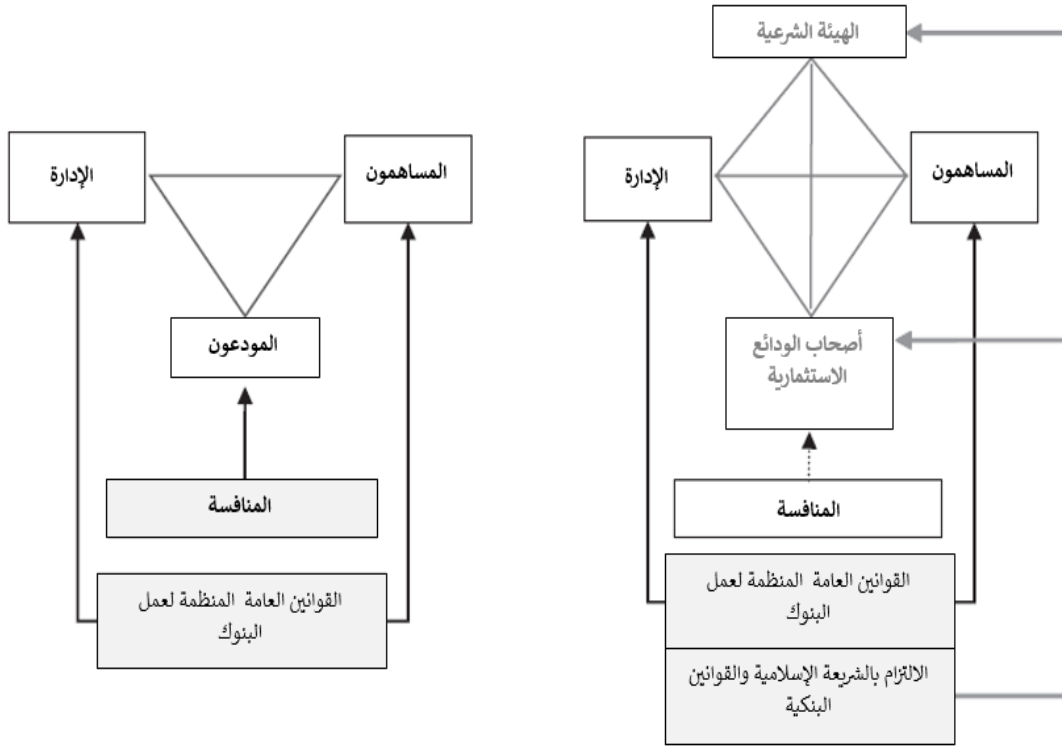
## 2.2.2 الحوكمة الشرعية:

### 2.2.2.1 مفهوم الحوكمة الشرعية

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) اول من اعطى تعريفا للحوكمة الشرعية من خلال معيار رقم (10) الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر 2009، حيث عرف المعيار الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافاً شرعياً فاعلاً مستقلاً" (بوهرين، 2023).

ويرى (معمر وصليحة، 2021) بأن الحوكمة من المنظور الإسلامي تهتم بالشفافية في التعامل والاهتمام بمصالح الاطراف، ولكن ذلك يكون بواسطة تطبيق العقيدة الإسلامية في المعاملات والأخلاق والقيم الإسلامية.

ويعرفها (صوالحي، 2018) بانها النظام الذي يضمن اصحاب المصلحة لمؤسسة ما انها لم ولن تخالف احكام الشريعة الاسلامية، يستعرض الشكل رقم 1.2 الفرق بين الهيكل التنظيمي لدى كل من البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية.



شكل رقم 1.2: الهيكلية التنظيمية للحوكمة في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية  
المصدر: منقول بتصريف، (طاكشندي، 2019)

### 2.2.2.2 معايير ومبادئ الحوكمة الشرعية الصادرة عن الهيئات المالية الإسلامية:

تبنّت مجموعة من الهيئات المالية الإسلامية، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، والمجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مبادئ الحوكمة الشرعية تهدف الى تعزيز وترسيخ هذه المبادئ داخل المؤسسات المالية الإسلامية (معمر وصليحة، 2021).

## أولاً: الحوكمة والمعايير الشرعية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا:

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا معيار الحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في كانون اول عام 2006م، تحت مسمى "المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية". وقد فرض هذا المعيار المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بهذه المبادئ الشرعية الإرشادية، والتي تمثلت في سبعة مبادئ كما يلي (معمر وصليحة، 2021):

1. يجب على المؤسسات المالية الإسلامية وضع إطار شامل للسياسات المتعلقة بالضبط والإدارة، يقوم بتحديد الأدوار الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة واجباتها تجاه مختلف أصحاب المصالح.

2. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التأكد من أن إعداد تقاريرها المالية وغير المالية يلبي المتطلبات التي تفرضها المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً، كما يجب أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها التي تنطبق على قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وتكون موافق عليها من قبل السلطات الاشرافية في الدولة المعنية. ويتوجب على مجلس إدارة المؤسسة تكوين لجنة مراجعة تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم اختيارهم من بين الأعضاء غير التنفيذيين للمجلس، بشرط أن يكون لديهم خبرات مناسبة وكافية في تحليل القوائم المالية والمستندات المالية.

3. يتوجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الاعتراف بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى وضع الوسائل المناسبة لضمان الحفاظ على هذه الحقوق وممارستها.

4. يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد استراتيجيات استثمارية مناسبة تتناسب مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، مع ضرورة التفرقة بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة، بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم العوائد.

5. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع آلية مناسبة للحصول على أحكام الشريعة من المختصين فيها، والالتزام بتطبيق الفتاوى، ومراقبة الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.

6. يتعين على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المعتمدة في قرارات علماء الشريعة الخاصة بالمؤسسة، وأن تسنح للجمهور الاطلاع على هذه الأحكام والمبادئ.

7. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها، لأصحاب حسابات الاستثمار والجمهور، بشكل كاف وفي الوقت المناسب.

ثانياً: الحوكمة والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية في البحرين معايير للمحاسبة والمراجعة، والأخلاقيات والحوكمة، ومعايير الضبط ومعايير شرعية مختصة بصناعة الصيرفة المالية الإسلامية، حيث تم اعتماد 94 معيار حتى نهاية عام 2016م، والتي توزعت الى ستة وعشرون معيار محاسبي، وخمسة معايير للمراجعة، سبعة معايير للحكومة، معياران للأخلاقيات، وأربعة وخمسون معيار شرعي، وفي هذا الشأن سنتطرق الى سرد أهم أسس الحوكمة الشرعية كما يلي (معمر وصليحة، 2021):

1. تعزيز الثقة، يعتبر عنصر الثقة أساسياً، بصرف النظر عن نوع الخدمة المصرفية المقدمة، سواء كانت إسلامية أو تقليدية.

2. الالتزام الشرعي، تتجاوز الحوكمة في المؤسسات الإسلامية حدود الحوكمة الرشيدة، نظراً لما تحمله من أبعاد دينية واجتماعية. فوجود المؤسسة الإسلامية يعتمد بشكل اساسي على تطبيق القواعد الإسلامية.

3. الهياكل الفاعلة للالتزام الشرعي، يتوجب على مؤسسات التأمين التكافلي إنشاء هيكلية فعالة لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. يجب أن تشمل هذه الهيكلية تفعيل الوظائف المتعلقة بكل من هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة، ومجلس الإدارة، والمراجعين.

4. مصالح الأطراف، تشير إلى العلاقة التبادلية بين المؤسسة والأطراف المعنية بأنشطتها، والتي تتضمن نشر المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بأنشطة وأداء المؤسسة بشكل مناسب.

5. المسؤولية الاجتماعية، تتعلق بربط مصالح المجتمع بمصالح الأطراف ذات العلاقة.

6. أخلاقيات العمل، تشمل مجموعة من اللوائح والقيم المستمدة من قواعد الشريعة، التي تمثل ضوابط لمعالجة سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسة الإسلامية.

7. نموذج العمل، يتسم نموذج عمل المؤسسات المالية الإسلامية بخصوصية العقود المصممة بما يتماشى مع قواعد الشريعة.

ثالثاً: مبادئ الحوكمة الشرعية الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:  
صدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين مبادئ الحوكمة الشرعية المرتبطة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تتمثل في عشرة مبادئ كما يلي (معمّر وصليحة، 2021):

1. الحد من بيع الديون والتصرف بها.
2. الموازنة بين الصيغ القائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، وصيغ التمويل القائمة على الديون التي لا ترتبط بنمو الثروات.
3. توفير نظام نقدي يمكن المؤسسة من انشاء طرق دفع أكثر استقراراً وعدلاً.
4. استبدال آلية سعر الفائدة بآلية معدل الربحية.
5. تطوير أدوات جيدة وأكثر عدلاً في إدارة المخاطر وتوزيعها، مع تجنب المتاجرة بها أو المراهنة عليها.
6. إنشاء نظام مصرفي مالي متميز مرتبط بالاقتصاد الحقيقي.
7. بناء وسائل عادلة تضمن الحقوق المالية للمقرضين دون الإضرار بالمدينين.
8. تعديل دور السوق المالية ووضع قواعد محددة من أجل ترشيد سلوكيات المتعاملين بها.
9. تعزيز الشفافية والحوكمة في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وعلاقتها مع المتعاملين المعنيين.
10. تفعيل دور الحكومة في حماية الأنظمة المالية والنقدية والرقابية على معاملات الأسواق من أجل تحقيق النمو المتوازن.

## 2.3 المبحث الثاني: علاقة متغيرات الدراسة بأداء وحوكمة المصارف الإسلامية العربية.

### 2.3.1 حجم مجلس الإدارة:

يشير حجم مجلس الإدارة إلى العدد الإجمالي للأعضاء المكونين له، ويعتبر هذا الحجم عاملاً أساسياً في تعزيز الحوكمة المؤسسية. في حالة البنوك الإسلامية، يمكن أن يكون لحجم مجلس الإدارة تأثير مباشر على القرارات المالية ومدى الالتزام بالحوكمة الشرعية. حيث يساعد العدد الكافي من الأعضاء على تحقيق تنوع في الآراء وتعزيز المساءلة. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الحجم الأمثل لمجلس الإدارة يساهم في تحسين الأداء المالي وزيادة كفاءة إدارة الموارد (Al-Sartawi, 2018).

### 2.3.2 تركيبة واستقلالية مجلس الإدارة:

تعتبر تركيبة مجلس الإدارة واستقلالته من العناصر الأساسية التي تعزز الشفافية والمساءلة، الأمر الذي يساهم في بناء ثقة المستثمرين وتحسين الأداء المالي. وفي البنوك الإسلامية، يلعب وجود أعضاء مستقلين دوراً مهماً في ضمان الالتزام بالمعايير الشرعية وتجنب تضارب المصالح، الأمر الذي يعزز الاستدامة المالية للبنك (Almoneef & Samontaray, 2019).

### 2.3.3 تركيز الملكية:

يشير تركيز الملكية إلى مدى سيطرة المساهمين الكبار على النسب الأساسية من رأس المال. ففي البنوك الإسلامية، يمكن أن يؤثر تركيز الملكية على اتخاذ القرارات المالية ويعزز الالتزام بالحوكمة الشرعية، الأمر الذي يؤدي إلى أداء مالي أفضل. وقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن تركيز الملكية يساهم في استقرار الإدارة ويساعد في تحقيق أهداف النمو المستدامة (Juhmani, 2020).

### 2.3.4 الرقابة الشرعية:

تمثل الرقابة الشرعية عملية التحقق من التزام الأنشطة والعمليات المالية بمبادئ الشريعة الإسلامية، وهي عنصر أساسي في البنوك الإسلامية لضمان الشفافية والامتثال. حيث تعزز الرقابة الشرعية ثقة العملاء وترفع من الأداء المالي للبنك، حيث تظهر الدراسات الحديثة أن وجود هيئة رقابة شرعية فعالة يساهم بتحسين أداء البنك وارتفاع مستوى الرضا لدى أصحاب المصلحة (Farag et al., 2018).

### 2.3.5 عدد اجتماعات مجلس الإدارة:

يعتبر عدد اجتماعات مجلس الإدارة مؤشرا مهما على فعالية الحوكمة المؤسسية، حيث يعكس التزام الأعضاء بالإشراف والرقابة المستمرة على أداء البنك. في البنوك الإسلامية، يعد عدد الاجتماعات عاملاً قد يؤثر على الأداء المالي، إذ تتيح الاجتماعات المنتظمة للأعضاء مناقشة السياسات المالية والتأكد من الالتزام بالمعايير الشرعية. تشير الأبحاث الحديثة إلى أن زيادة عدد الاجتماعات يساهم بتحسين الأداء المالي في المؤسسات، حيث توفر المزيد من الفرص للتقييم المستمر وتصحيح المسار عند الحاجة (Brick & Chidambaran, 2010).

### 2.3.6 لجان مجلس الإدارة:

تلعب لجان مجلس الإدارة دوراً محورياً في تحسين الحوكمة المؤسسية من خلال توزيع المسؤوليات والإشراف المتخصص على مختلف جوانب الإدارة والمالية للبنك. وفي البنوك الإسلامية، تساعد لجان مثل لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الحوكمة الشرعية في ضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن وجود لجان مجلس إدارة فعالة يرتبط إيجابياً بتحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر، حيث تعمل هذه اللجان على تحسين الرقابة والتوجيه وتقديم الاستشارات المتخصصة لإدارة البنك (Aldamen et al., 2012).

### 2.3.7 حجم هيئة الرقابة الشرعية:

يشير حجم هيئة الرقابة الشرعية إلى عدد الأعضاء الذين يشكلونها، ويعتبر هذا العامل مؤثراً في جودة الرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية. حيث تسهم هيئة الرقابة الشرعية في ضمان التزام عمليات البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية، كما تؤثر بشكل مباشر على مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن زيادة عدد أعضاء الهيئة قد تعزز فعالية الرقابة وتوفر تنوعاً في وجهات النظر والخبرات، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الأداء المالي للبنك (Mollah & Zaman, 2015).

### 2.3.8 العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية:

تشير العضوية المشتركة في هيئة الرقابة الشرعية إلى وجود أعضاء في الهيئة الذين يخدمون في هيئات رقابة شرعية لأكثر من مؤسسة مالية إسلامية، وتعتبر هذه العضوية وسيلة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات، حيث يمكن للأعضاء الذين يمتلكون خبرات واسعة في مؤسسات متعددة أن يساهموا في تحسين جودة الرقابة الشرعية. ومع ذلك، قد تثير العضوية المشتركة مخاوف

متعلقة بتضارب المصالح وتأثيرها على استقلالية الهيئة. وأظهرت بعض الدراسات أن العضوية المشتركة يمكن أن تؤثر إيجابياً على الأداء المالي للبنك إذا تم إدارتها بشكل مناسب، حيث توفر خبرات إضافية وتقوي الالتزام بالمعايير الشرعية (EI-Halaby & Hussainey, 2016).

### 2.3.9 المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية:

تلعب المؤهلات التعليمية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية دوراً مهماً في كفاءة وفعالية الهيئة، وإن الأعضاء الذين يتمتعون بمؤهلات علمية متقدمة في مجالات مثل الشريعة الإسلامية، والفقه، والاقتصاد الإسلامي، قادرون على تقديم آراء مستنيرة تستند إلى أسس علمية، الأمر الذي يسهم في تعزيز الامتثال للمعايير الشرعية داخل البنك. كما تسهم المؤهلات العالية للأعضاء في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الأداء المالي للبنك. وتشير الأبحاث إلى أن أعضاء الهيئة ذوي المؤهلات المتقدمة في الشريعة والمالية يساهمون في اتخاذ قرارات أكثر دقة وتوافقاً مع مبادئ الشريعة (Hamza, 2013).

### 2.3.10 خبرة هيئة الرقابة الشرعية:

تعتبر خبرة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عاملاً مهماً في جودة الرقابة والتوجيه الشرعي داخل البنوك الإسلامية. وإن الأعضاء الذين يمتلكون سنوات من الخبرة في الحوكمة الشرعية أو في العمل ضمن هيئات شرعية متعددة يساهمون في تعزيز ثقة العملاء وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال للشريعة، وتشير الأبحاث إلى أن وجود أعضاء ذوي خبرة واسعة يعزز كفاءة الهيئة في تفسير وتطبيق المعايير الشرعية بشكل مرن ودقيق، الأمر الذي يؤثر إيجابياً على الأداء المالي للبنك (Rahman et al., 2018).

### 2.3.11 سمعة هيئة الرقابة الشرعية:

تعتبر سمعة هيئة الرقابة الشرعية عنصراً رئيسياً في تعزيز ثقة العملاء وأصحاب المصلحة في البنك الإسلامي. وتؤثر سمعة الهيئة بشكل مباشر على سمعة البنك ومصداقيته في الالتزام بالمعايير الشرعية. وترتبط السمعة الجيدة للهيئة بمستوى النزاهة والخبرة والالتزام الذي يظهره أعضاؤها في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية. وتشير الدراسات إلى أن السمعة القوية للهيئة تساهم في تحسين الأداء المالي للبنك من خلال جذب المزيد من المستثمرين والعملاء الذين يبحثون عن تعاملات مالية تتوافق مع الشريعة (Grassa, 2013).

### 2.3.12 التغيير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية:

يمكن أن يؤثر التغيير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، من خلال إضافة أو استبدال أعضاء الهيئة، على توجيه القرارات الشرعية وجودة الرقابة في البنك الإسلامي. وقد تأتي التغييرات في تكوين الهيئة بفوائد متعددة، مثل إدخال رؤى جديدة، وتطوير استراتيجيات الرقابة الشرعية، والاستفادة من خبرات متنوعة تتناسب مع تطورات القطاع المالي الإسلامي. ومن جهة أخرى، تشير بعض الدراسات إلى أن التغييرات المتكررة في تكوين الهيئة قد تؤدي إلى عدم استقرار في القرارات وصعوبة في تحقيق التوافق المستمر في الفتاوى، الامر الذي قد يؤثر سلباً على الأداء المالي للبنك (Rahman & Bukair, 2013).

### 2.3.13 استقلالية هيئة الرقابة الشرعية:

تعتبر استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عاملاً مهماً لضمان نزاهة وكفاءة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية. وتعني الاستقلالية أن يتمتع أعضاء الهيئة بحرية كاملة في اتخاذ قراراتهم الشرعية دون تأثير من إدارة البنك أو أصحاب المصلحة، الامر الذي يعزز ثقة العملاء ويضمن التزام البنك بالمعايير الشرعية. وتشير الأبحاث إلى أن استقلالية الهيئة ترتبط إيجابياً بجودة الحوكمة الشرعية وأداء البنك، حيث تؤدي إلى قرارات تتصف بالشفافية والموضوعية، الامر الذي يعزز سمعة البنك ويجذب المزيد من العملاء الباحثين عن استثمارات متوافقة مع الشريعة (Farook, Hassan, & Lanis, 2011).

### 2.3.14 عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية:

يعتبر عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية مؤشراً على مدى التزام الهيئة بالرقابة الدائمة على العمليات المالية للبنك وضمان تطبيقه لمبادئ الشريعة الإسلامية. كلما زاد عدد الاجتماعات، زادت الفرص المتاحة للهيئة لمراجعة الأنشطة المالية، الامر الذي يسمح لها باتخاذ قرارات تصحيحية وضمان الامتثال بشكل أكثر فعالية. وتشير الأبحاث إلى أن الهيئة التي تجتمع بانتظام تكون أكثر كفاءة في تقديم الإرشادات والتوجيهات الشرعية، الامر الذي يعزز الأداء المالي للبنك ويقلل من احتمالية المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال الشرعي (Abbott, Parker, & Peters, 2004).

## 2.4 المبحث الثالث: القطاع المصرفي الإسلامي.

### 2.4.1 تطور المصارف الإسلامية:

شهد القطاع المصرفي الإسلامي خلال العقدين الماضيين تطورات سريعة، ارتبطت بشكل كبير بزيادة عدد الأشخاص الراغبين في التعامل مع هذه البنوك. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الوفرة النفطية في توفير السيولة المرتفعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مما كان له أثر كبير على نمو حجم الصيرفة الإسلامية. حالياً، يوجد أكثر من 350 مصرفاً إسلامياً، مع نسبة نمو تجاوزت 15% منذ عام 2000. وقد بلغ إجمالي موجودات هذه البنوك أكثر من 3 تريليونات دولار أمريكي. رغم هذا النمو الملحوظ، فإن مجموع هذه الموجودات لا يزال يمثل أقل من 2% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العالمي (بوهرين، 2023).

وفي الدول الإسلامية، تتراوح هذه النسبة بين أقل من 1% في إندونيسيا إلى أكثر من 21% في الكويت. ويعود هذا الاختلاف إلى الفروقات في الأنظمة المالية بين الدول. لذا، هناك حاجة كبيرة للعمل بجدية لتنظيم هذا القطاع من خلال إنشاء قواعد تنظيمية مقبولة دولياً. وقد تم إنشاء مجلس الخدمات الإسلامية في عام 2002، والذي يعتبر من أهم وظائفه وضع معايير للمصرفية الإسلامية للحفاظ على سلامة وقوة القطاع في المستقبل (جليلة، 2021).

### 2.4.2 المصارف الإسلامية والتحديات التي تواجهها:

تعمل المصارف الإسلامية في أنشطة مشابهة إلى حد كبير لتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية، مثل فتح الحسابات، وقبول الودائع تحت الطلب، وحسابات الاستثمار المشترك التي تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة. كما تستثمر في مجموعة من الأنشطة مثل المرابحة، والمضاربة، والاستصناع، والسلم، والإجارة وغيرها. ومع ذلك، يواجه القطاع المصرفي الإسلامي مجموعة من التحديات التي يجب معالجتها لضمان قوة واستقرار الصناعة في المستقبل، وحمايتها من الصدمات والأزمات المالية التي قد تنتج عن المصارف التقليدية. وفيما يلي أهم هذه التحديات بالتفصيل:

1. الاستقرار، هناك حاجة كبيرة إلى تقارب وتنسيق مشترك بين جميع الجهات الرقابية للحفاظ على استقرار القطاع. ويتطلب ذلك وضع مجموعة من المعايير وتطبيقها على جميع أشكال العمل المصرفي الإسلامي، بغض النظر عن المنطقة. وسيساهم ذلك في تقليص التفاوت في أنشطة المصارف ويساهم في تطوير الخدمات والقطاع بشكل عام على مستوى العالم (جليلة، 2021).

2. إدارة السيولة، يجب العمل على إيجاد البنية اللازمة لإدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية. في حين يمكن للبنوك التقليدية اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض في حال نقص السيولة، فإن البنوك الإسلامية لا تتمتع بهذه الميزة، حيث تودع أموالها لدى البنك المركزي من غير أن تتقاضى فوائد. لذا، تجد المصارف الإسلامية صعوبة في إدارة سيولتها. وقد شرعت بعض الدول للبنوك الإسلامية بإدارة سيولتها عن طريق المرابحة. على سبيل المثال، إذا كان المصرف الإسلامي بحاجة إلى تمويل من البنك المركزي، يقوم البنك المركزي بتقديم خيار شراء بضاعة تعادل قيمة التمويل عن طريق المرابحة، على أن يقوم البنك الإسلامي بإعادة بيع تلك البضاعة وتحقيق الربح.

3. الحاجة إلى كوادر مؤهلة، فمن الضروري وجود كوادر مؤهلة للتعامل مع تطورات القطاع وتبني التكنولوجيا في هذه الصناعة، بحيث تكون قادرة على تحسين مستوى الخدمات لتتنافس مع المصارف التقليدية. يتطلب ذلك التنسيق والتعاون بين معاهد التدريب المتخصصة في الصيرفة الإسلامية لبناء القدرات والمهارات الفنية المطلوبة، حيث يعد العنصر البشري من أهم موارد المصارف الإسلامية (الأقرع، 2020).

4. ضرورة التوافق على بعض القضايا الشرعية الرئيسية، ويتطلب الأمر توحيد المفاهيم المتعلقة بالقضايا الشرعية لتجنب الاختلاف في التفسير بين مختلف السلطات الرقابية، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القضايا وتختلف الدول في كيفية معالجتها. ومن هنا، من المهم إيجاد توافق وتوحيد بين مختلف السلطات الرقابية لضمان التناسق في تفسير كافة القضايا التي تواجه المصارف الإسلامية (بوهرين، 2023).

5. الحاجة إلى تطوير مؤشرات إسلامية، فمن الضروري تطوير مؤشرات لضمان سلامة الصناعة المصرفية الإسلامية، من خلال توفير أدوات رقابية تساعد على تحقيق الاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لإنشاء مؤسسات تصنيف للمصارف الإسلامية بحيث تكون قادرة على التعامل مع التغيرات في هذا القطاع، والعمل على تصنيف شامل لكافة القضايا المتعلقة بالمخاطر في العمل المصرفي الإسلامي (الأقرع، 2020).

## 2.5 المبحث الرابع: الدراسات السابقة

### 2.5.1 الدراسات باللغة العربية:

- دراسة بوهرينا (2023) بعنوان: " دراسة تحليلية قياسية لأثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشر خلال الفترة 2011-2020".

هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الحوكمة الشرعية على العائد على الأصول للبنوك الكويتية خلال الفترة المذكورة. ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث في منهجه على الوصف التحليلي، حيث تم دراسة جميع البنوك الإسلامية في الكويت واختيار عينة عشوائية منها. استخدمت التقارير السنوية كأداة للدراسة. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة، عدد لجان مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة مع العائد على الأصول. بينما كانت هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وحجم هيئة الرقابة الشرعية والعائد على الأصول.

- دراسة المغربي (2022) بعنوان: " وضع حوكمة المؤسسات المالية في فلسطين للفترة (2016م-2020م)".

تناولت هذه الدراسة وضع وحوكمة المؤسسات المالية في فلسطين، مع التركيز على أهميتها في الاقتصاد الفلسطيني من الجانبين المصرفي وغير المصرفي. شملت المؤسسات المالية المصرفية، مثل المصارف ومؤسسات الإقراض، التي تخضع لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل بورصة فلسطين وقطاع التأمين. استعرض البحث مفهوم الحوكمة، وطبيعة قواعدها، وواقع تطبيقها في المؤسسات المالية الفلسطينية. وقد تم جمع المعلومات من خلال مراجعة الأدبيات والمقابلات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك عدم استقرار التام لقواعد الحوكمة، وقدمت الدراسة توصيات لتحسين تطبيق هذه القواعد بما يساعد على حماية المؤسسات المالية من الانهيار.

- دراسة صحراوي (2021) بعنوان: " أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي".

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك بدول مجلس التعاون الخليجي. اعتمدت الدراسة على نماذج قياسية وتحليل الانحدار المتعدد لعينة مكونة من 24 بنكا تقليديا خلال الفترة من 2010 إلى 2018. استخدمت الدراسة ثمانية مؤشرات لقياس آليات حوكمة الشركات الداخلية، وأربعة مؤشرات لقياس الأداء المالي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

وجود علاقة معنوية قوية، خصوصا إذا تم قياس الأداء المالي من خلال مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما أوضحت النتائج أن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والأداء المالي تتوقف على كيفية قياس هذا الأداء.

▪ دراسة عبد الله، الاقرع (2020) بعنوان: " أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية".

هدفت الدراسة قياس تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية في اليمن، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قاس المتغير المستقل من خلال عدة عوامل مثل حجم الهيئة، المؤهلات العلمية، الاستقلالية، الخبرة، تعدد العضوية، والتغير في مكوناتها. تم قياس الأداء المالي من خلال معدل العائد على حقوق الملكية. شملت عينة الدراسة جميع البنوك الإسلامية في اليمن، مع التركيز على تلك التي مضى على تأسيسها أكثر من 16 عاما. واعتمدت الدراسة على التقارير المالية والنزول الميداني لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المتغيرات (حجم الهيئة، الاستقلالية، الخبرة) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، بينما أظهرت المتغيرات (المؤهلات العلمية، تعدد العضوية) تأثيرا سلبيا ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي.

▪ دراسة الجعيد، عبد الرحمن (2020) بعنوان: " أثر الحوكمة على الاداء المالي (دراسة تطبيقية على البنوك السعودية)".

هدفت هذه الدراسة التعرف على تأثير الحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قاس المتغير المستقل من خلال عدة عوامل تشمل حجم مجلس الإدارة، عدد الأعضاء التنفيذيين، عدد أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة. أما المتغير التابع فتم قياسه من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. تكون مجتمع الدراسة من 13 بنكا سعوديا محليا، وتم اختيار عينة قصدية شملت 11 بنكا، وذلك لتوفر القوائم والبيانات المالية المنشورة. استخدمت الدراسة التقارير المالية المنشورة على موقع تداول للفترة من 2015 إلى 2019 كأداة للدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء التنفيذيين، وعدد أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، مع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

▪ دراسة عبد الرحمن، علي (2019) بعنوان: " أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية الخليجية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الخليجية، تم قياس المتغير المستقل من خلال عوامل مثل الحجم، المؤهل العلمي، السمعة، وتعدد العضوية، في حين قيس الأداء المالي من خلال معدل العائد على الأصول. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شملت العينة 8 مصارف إسلامية من ثلاث دول هي السعودية، البحرين، والكويت، خلال الفترة من 2015 إلى 2019. تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية وتقارير الإدارة المنشورة على المواقع الإلكترونية كأداة للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم وتعدد العضوية لهيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي، بينما لم تجد الدراسة أثرا ذو دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي وسمعة هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي.

▪ دراسة طاشكندي (2019) بعنوان: " أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠١٦م".

تناولت هذه الدراسة التأثير الذي تمارسه آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتم قياس ربحية المصرف من خلال مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 24 مصرفاً إسلامياً موزعة على خمس دول هي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، وقطر. تم اختيار هذه الدول بناء على توفر البيانات اللازمة خلال الفترة من 2005 إلى 2016، مع استثناء سلطنة عمان نظراً لحدائتها تجربتها المصرفية الإسلامية. استخدمت الدراسة البيانات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية، بالإضافة إلى المنشورات الدورية من البنوك المركزية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود علاقة قوية بين متغيرات الحوكمة والربحية، حيث أظهرت أن عدد أعضاء الهيئة الشرعية يؤثر إيجابياً على ربحية المصارف الإسلامية. بينما كان لكل من حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين تأثير سلبي على الربحية. كما أظهرت النتائج أن حجم المصرف ونسبة كفاية رأس المال والسيولة النقدية ومعدل الفائدة تمثل محددات إيجابية تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية.

▪ دراسة بورقبة، غربي (2015) بعنوان: " أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء المصارف الإسلامية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية في منطقة الخليج العربي. تم أخذ عينة عشوائية شملت 12 مصرفاً، منها بنك دبي الإسلامي، مصرف أبو ظبي الإسلامي، ومصرف الشارقة الإسلامي، وغيرها. استخدمت التقارير السنوية لهذه المصارف كأداة للدراسة، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة قوية جداً بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وتركيبه مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، وعدد اللجان في المجلس، بالإضافة إلى عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. كلما زاد حجم هذه المتغيرات، ارتفع العائد على الأصول، بينما وجدت علاقة سلبية بين العائد على الأصول ومتغير تركيز الملكية.

### 2.5.2 الدراسات باللغة الانجليزية:

▪ دراسة (Abdul Rahim, et al. 2024) بعنوان: "Shariah governance disclosure and its effect on Islamic banks' financial performance: evidence from Malaysia and GCC countries"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مستوى الإفصاح عن الحوكمة الشرعية بين البنوك الإسلامية في ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تشمل الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، والمملكة العربية السعودية. كما سعت الدراسة إلى استكشاف تأثير هذا الإفصاح على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة البيانات المستخرجة من المواقع الرسمية للبنوك الإسلامية ومن البورصة الماليزية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مستوى الإفصاح عن الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية الماليزية كان أكثر وضوحاً مقارنةً بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. وعبر تحليل الانحدار المتعدد، تبين أن الهيئة الشرعية كانت أقوى محدد للأداء المالي بين آليات الإفصاح عن الحوكمة الشرعية، تلتها الشفافية والإفصاح.

▪ دراسة (Nidyanti and Siswantoro, 2022) بعنوان: "The Sharia Compliance Level of Islamic Banks in Asia and Its Implications on Financial Performance and Market Share"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى التزام البنوك الإسلامية بالشريعة الإسلامية في قارة آسيا، وتأثير هذا الالتزام على الأداء المالي وحصصة السوق، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الالتزام بالشريعة الإسلامية يؤثر بشكل واضح على عدة جوانب، مثل النسبة بين المصروفات التشغيلية والإيرادات، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة التمويل إلى الودائع في البنوك الإسلامية. ومع ذلك، لم يظهر العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والتمويل المتعثر، والنقد إلى الودائع أي تأثيرات ملحوظة نتيجة للامتثال للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك توصل الباحثون إلى إمكانية تصنيف مستوى الالتزام الشرعي للبنوك الإسلامية في آسيا بشكل عام ضمن فئة الالتزام العالي، ويرجع ذلك إلى تمسك سكان الدول المعينة بالمبادئ الإسلامية في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك الأعمال المصرفية. ومع ذلك، تواجه البنوك الإسلامية في الدول التي لا تتمتع بأغلبية سكانية مسلمة تحديات تتعلق بالتنظيمات، ولا تتلقى دعماً كافياً من البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الالتزام.

▪ دراسة (Buallay, 2021) بعنوان: "Corporate Governance, Sharia'ah Governance and Performance: A Cross-country Comparison in The MENA Region"

تركزت هذه الدراسة على الفروقات بين حوكمة البنوك التقليدية وحوكمة البنوك الإسلامية، وتهدف إلى دراسة العلاقة بين الحوكمة وأداء البنوك من الناحية المالية والتسويقية والتشغيلية، وشملت عينة البحث 127 بنكاً مدرجاً في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 2008 إلى 2017. وتم قياس المتغيرات التابعة من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومؤشر توبينز كيو، بينما تمثل المتغير المستقل بمبادئ حوكمة الشركات. استخدمت الدراسة اختبارات تطبيقية ونموذج الانحدار الخطي كوسيلة إحصائية للوصول إلى النتائج. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الحوكمة الشرعية تؤثر بشكل كبير على الأداء التشغيلي المتمثل في العائد على الأصول، وكذلك على الأداء المالي المتمثل في العائد على حقوق الملكية. وفيما يتعلق بالحوكمة التقليدية، فقد لوحظ تأثيرها على الأداء السوقي كما يتجلى في مؤشر توبينز كيو.

▪ دراسة (Alam, et al. 2019) بعنوان: “The influences of Shariah governance mechanisms on Islamic banks performance and Shariah compliance .quality”

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير آليات الحوكمة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية وجودة الالتزام بالشرعية في بنغلاديش، استخدم الباحثون أسلوب المقابلات الشخصية شبه المنظمة لجمع البيانات، بالإضافة إلى جمع المعلومات من الجهات التنظيمية والمدراء التنفيذيين بالهيئات الرقابية وهيئات الرقابة الشرعية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جودة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى الإدارة والمديرين التنفيذيين الشرعيين، تؤثر إيجاباً وسلباً على جودة الالتزام بالشرعية الإسلامية وصورة البنوك الإسلامية. كما أظهرت الدراسة أن هيكلية ونوعية هيئة الرقابة الشرعية تؤثر بشكل إيجابي على فتاوى البنوك وقراراتها الشرعية، مما يسهم في جودة الالتزام والأداء المؤسسي. كما أشارت النتائج إلى أن الضغوط المصرفية السائدة والوضع السياسي، فضلاً عن استعداد مجلس الإدارة، تؤثر على أداء البنوك الإسلامية وجودة التزامها بالشرعية وصورتها العامة.

▪ دراسة (Ben Abdallah and Bahloul, 2021) بعنوان “Disclosure, Shariah governance and financial performance in Islamic banks”.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الإفصاح والحوكمة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية التي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، واستخدم الباحثان نماذج انحدار المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتحليل البيانات الخاصة بـ 47 بنكا إسلاميا من عشر دول خلال الفترة من 2012 إلى 2019. تم قياس الأداء المالي باستخدام متغيرات العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغيرات تابعة. أما المتغيرات المستقلة فتضمنت الإفصاح ومؤشرات الحوكمة الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم البنك، الرافعة المالية، وعمر البنك كمتغيرات ضابطة. ولقياس الحوكمة الشرعية، تم استخدام ثلاثة مؤشرات فرعية مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، وهيئة الرقابة الشرعية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح ومؤشر الأداء المالي في البنوك الإسلامية. في المقابل، أظهرت الدراسة أن كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية، لهما تأثير إيجابي وهام على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وتشير هذه النتائج أيضاً إلى أن وجود حوكمة جيدة يرتبط ارتباطاً كبيراً بتحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية في مناطق الدراسة.

▪ دراسة (Nasution, et al. 2019) بعنوان: “Sharia Compliance and Islamic Social Reporting on Financial Performance of the Indonesian Sharia ..Banks”

هدف هذا البحث إلى تحديد وتحليل تأثير الالتزام بالشريعة الإسلامية، والذي يتضمن نسبة الدخل الإسلامية، نسبة تقاسم الأرباح، ونسبة الزكاة، بالإضافة إلى الإفصاح عن حوكمة البنوك الإسلامية (بما في ذلك الحوكمة الشرعية والحوكمة العامة) والتقارير الاجتماعية الإسلامية، على الأداء المالي للبنوك التجارية الإسلامية في إندونيسيا، وشمل مجتمع الدراسة جميع المصارف الشرعية المدرجة في هيئة الخدمات المالية خلال الفترة من 2013 إلى 2017، وتم اختيار العينة من 13 مصرفاً بناءً على التعداد السكاني، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد واختبار الفرق المطلق للمتغير الوسيط بمستوى دلالة 5% لتحليل البيانات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مؤشر الالتزام الشرعي مع نسبة الدخل الإسلامية لم يظهر تأثيراً كبيراً على الأداء المالي، بينما كان لمؤشر الالتزام الشرعي مع نسبة تقاسم الأرباح تأثير إيجابي كبير، ومن جهة أخرى، كانت نسبة أداء الزكاة لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي. كما تبين أن الإفصاح عن حوكمة البنوك الإسلامية مع الحوكمة الشرعية له تأثير سلبي كبير، بينما كان الإفصاح عن الحوكمة العامة تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي للبنك التجاري الشرعي. وأظهرت الدراسة أيضاً أن التقارير الاجتماعية الإسلامية كان لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الشرعية في إندونيسيا. أخيراً، وجد أن حجم البنك يلعب دوراً في تخفيف آثار الالتزام بالشريعة وحوكمة الشركات والتقارير الاجتماعية على الأداء المالي للبنك التجاري الشرعي.

▪ دراسة (Djuwita, et al. 2019) بعنوان: “The Influence of Sharia Compliance and Sharia Corporate Governance on the Financial Performance of .Sharia Commercial Banks”

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الالتزام بالشريعة الإسلامية وحوكمة الشركات الإسلامية على الأداء المالي في البنوك التجارية الإسلامية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الإسلامية المسجلة لدى بنك إندونيسيا خلال الفترة من 2013 إلى 2017. تم اختيار العينة باستخدام طريقة أخذ العينات المقصودة، وبلغ العدد الإجمالي للبنوك المستخدمة في الدراسة 8، مع فترة بحث تمتد لخمس سنوات. استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد كطريقة تحليلية، وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار 20، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن متغير الالتزام

بالشريعة له تأثير سلبي كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الإسلامية، كما أن حوكمة الشركات الإسلامية أثرت سلباً أيضاً على أدائها المالي. ومع ذلك، أظهرت الدراسة أن الالتزام بالشريعة وحوكمة الشركات الإسلامية لهما تأثير إيجابي على الأداء المالي في البنوك التجارية الإسلامية.

### 2.5.3 ملخص الدراسات السابقة:

#### جدول 2.1-أ: ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	النتائج الرئيسية
(بوهرين، 2023) الكويت: دراسة تحليلية قياسية لأثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشر ROA خلال الفترة 2011-2020	ايجاد أثر الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول لدى البنوك الكويتية	المنهج الوصفي التحليلي	اختلاف البنوك في بداية تطبيق الحوكمة بصفة عامة والحوكمة الشرعية بصفة خاصة، إذ ان هناك بنوك تقتقر لوجود لجنة الحوكمة، وانه بالرغم من أن 22% من التغيرات الحاصلة بالعائد على الاصول للبنوك محل الدراسة سببه المتغيرات المستقلة غير أن أثر الحوكمة الشرعية على اداء البنوك الكويتية يعتبر ضئيلاً وليس معنوي أي ليست له دلالة احصائية، وهذا حسب الدراسة القياسية المعتمدة في هذا البحث يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لأثر الحوكمة الشرعية على العائد على الاصول للبنوك الكويتية محل الدراسة
(المغربي، 2022) فلسطين: وضع حوكمة المؤسسات المالية في فلسطين للفترة (2016م-2020م)	قياس التزام المؤسسات المالية بتطبيق الحوكمة		

## جدول 2.1-ب: ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	النتائج الرئيسية
(صحراوي، 2021): أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي	ايجاد أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي	المنهج الوصفي التحليلي	إلى وجود علاقة معنوية قوية، خاصة إذا ما تم قياس الأداء المالي بمؤشري الربحية: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وأن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والأداء المالي في قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي مرهون بكيفية قياس هذا الأداء، حيث يختلف تأثير كل متغير من متغيرات الحوكمة وفقا لمقياس الأداء المستخدم.
(الأقرع، 2020) اليمن: أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية	قياس أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية	المنهج الوصفي التحليلي	أن المتغيرات (حجم الهيئة، الاستقلالية، الخبرة) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بالأداء المالي
(بورقية وغربي، 2015) السعودية: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج	تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية	المنهج الوصفي التحليلي	وجود علاقة قوية بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية.

## جدول 2.1-ج: ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	النتائج الرئيسية
(الجعيد،2020) السعودية : أثر الحوكمة على الاداء المالي	قياس اثر الحوكمة على الاداء المالي في البنوك السعودية	المنهج الوصفي التحليلي	وجود اثر ذو دلالة احصائية بين حجم مجلس الادارة وعدد الاعضاء التنفيذيين في مجلس الادارة و عدد اجتماعات لجنة المراجعة ، ومعدل العائد على الاصول و معدل العائد على حقوق الملكية.
(عبد الرحمن، 2019) دول الخليج .	اثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الاداء المالي في المصارف الاسلامية الخليجية .	المنهج الوصفي التحليلي .	وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين (حجم، وتعدد العضوية لهيئة الرقابة الشرعية) والاداء المالي في عينة المصارف محل الدراسة،
(طاشكندي،2019) دول مجلس التعاون الخليجي .	اثر اليات الحوكمة على ربحية المصارف الاسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي .	المنهج الوصفي التحليلي.	عدد أعضاء الهيئة الشرعية تؤثر إيجاباً على ربحية المصارف الإسلامية، بينما نجد أن كلا من حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تؤثر سلباً على الربحية.

## جدول 2.1-د: ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	النتائج الرئيسية
(Abdul Rahim, et al. 2024) Malaysia: Shariah governance disclosure and its effect on Islamic banks' financial performance: evidence from Malaysia and GCC countries	دراسة مستوى الإفصاح عن الحوكمة الشرعية بين البنوك الإسلامية في ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ودراسة تأثير الإفصاح عن الحوكمة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية		أن مستوى الإفصاح عن الحوكمة الشرعية بين البنوك الإسلامية الماليزية كان أكثر وضوحاً منه في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن بين آليات الإفصاح الحوكمة الشرعية الخمس، برزت الهيئة الشرعية كأقوى محدد في الأداء المالي للبنوك الإسلامية، تليها الشفافية والإفصاح.
(Nidyanti and Siswantoro, 2022): "The Sharia Compliance Level of Islamic Banks in Asia and Its Implications on Financial Performance	تحديد مستوى التزام البنوك الإسلامية بالشرية الإسلامية في آسيا وتأثيره على الاداء المالي والحصة السوقية		يؤثر الالتزام بالشرية الإسلامية على المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات.
(Alam, et al. 2019) Bangladesh: "The influences of Shariah governance	توضيح تأثيرات آليات الحوكمة الشرعية على أداء البنوك الإسلامية وجودة الالتزام بالشرية في دولة بنجلاديش	اسلوب المقابلة الشخصية المنظمة	تؤثر هيكلية ونوعية هيئة الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية بشكل إيجابي على فتاوى البنوك الإسلامية وقراراتها الشرعية وجودة الالتزام .

جدول 2.1-هـ: ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	النتائج الرئيسية
(Ben Abdallah and Bahloul, 2021) : “Disclosure, Shariah governance and financial performance in Islamic banks”	معرفة أثر الإفصاح والحوكمة الشرعية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا	المنهج الوصفي التحليلي	وجود علاقة سلبية بين الإفصاح ومقاييس الأداء في البنوك الإسلامية. أن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وكذلك مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، لهما تأثير إيجابي وهام على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، على التوالي. ترتبط الحوكمة الجيدة بشكل كبير بأداء البنوك الإسلامية
(Buallay, 2021) United Arab Emirates: "Corporate Governance, Sharia'ah Governance and Performance: A Cross-country Comparison in The MENA Region"	إيجاد العلاقة بين الحوكمة وأداء البنوك المالي والتسويقي والتشغيلي	المنهج الوصفي التحليلي	تؤثر الحوكمة الشرعية بشكل كبير على الأداء التشغيلي المتمثل في العائد على الأصول، وكذلك الاداء المالي المتمثل في العائد على الملكية، اما فيما يخص الحوكمة التقليدية، فقد لوحظ تأثيرها على الأداء السوقي المتمثل في مؤشر توبينز كيو

## جدول 2.1-و: ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	النتائج الرئيسية
(Nasution, et al. 2019) Indonesia: “Sharia Compliance and Islamic Social Reporting on Financial Performance of the Indonesian Sharia Banks	تحديد وتحليل تأثير الالتزام الشرعي (نسبة الدخل الإسلامية، نسبة تقاسم الأرباح، نسبة الزكاة)، والإفصاح عن حوكمة البنوك الإسلامية (الحوكمة الشرعية، الحوكمة العامة) والتقارير الاجتماعية الإسلامية على الأداء المالي	المنهج الوصفي التحليلي	أن مؤشر الالتزام الشرعي مع نسبة الدخل الإسلامية ليس له تأثير كبير على الأداء المالي أن مؤشر الالتزام الشرعي مع نسبة تقاسم الأرباح له تأثير إيجابي كبير ونسبة أداء الزكاة لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي الإفصاح عن مؤشر حوكمة البنوك الإسلامية مع مؤشر الحوكمة الشرعية له تأثير سلبي كبير كما أن مؤشر حوكمة البنوك الإسلامية مع الحوكمة العامة له تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي للبنك.
(Djuwita, et al. 2019): “The Influence of Sharia Compliance and Sharia Corporate Governance on the Financial Performance of Sharia Banks	توضيح أثر الالتزام بالشريعة الإسلامية وحوكمة الشركات الإسلامية على الأداء المالي في البنوك التجارية الإسلامية	المنهج الوصفي التحليلي	أن متغير الالتزام الشرعي له تأثير سلبي كبير على الأداء المالي في البنوك التجارية الإسلامية وأن متغير حوكمة الشركات الإسلامية له تأثير سلبي على الأداء المالي في البنوك التجارية. الالتزام بالشريعة الإسلامية.

#### 2.5.4 أهم ما يميز الدراسة:

1. تناقش هذه الدراسة أثر الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ويعد هذا الموضوع ذات أهمية كبيرة في ظل الاهتمام المتزايد في مجال الحوكمة وتأثيرها على الاستقرار المالي.
2. تركز هذه الدراسة على البنوك الإسلامية الإقليمية، مما يمنحها طابعاً عملياً يمكن أن يساهم في تحسين الممارسات المصرفية في المنطقة.
3. تعمل هذه الدراسة على الربط بين الحوكمة والحوكمة الشرعية والأداء المالي والقيمة السوقية للشركة ، مما يعزز مفهوم إمكانية تحسين الأداء بواسطة الحوكمة والحوكمة الشرعية الفعالة.

## الفصل الثالث

### الإجراءات والمنهجية

#### 3.1 البيانات ومنهجية الدراسة

بناء على أهداف هذه الدراسة والمتمثلة بدراسة أثر الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية على الأداء المالي لدى البنوك الإسلامية، تم الاعتماد على المنهج الكمي (وصفي، ارتباطي) القائم على أساس الرجوع إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (**Panel Data**) المنشورة في القوائم والتقارير المالية للمصارف الإسلامية المشمولة في الدراسة، ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، ومن ثم تحليلها لإيجاد العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة وصولاً إلى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة.

#### 3.2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في كل من دولة فلسطين، والأردن، والكويت، والإمارات خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2018 وحتى 2023.

#### 3.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة قصدية حجمها 10 بنوك من المصارف الإسلامية العاملة في كل من دولة فلسطين، والأردن، والكويت، والإمارات خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2018 وحتى 2023، حيث تم اختبار البنوك التي تم توافر تقاريرها السنوية والمالية في هذه الدول، ويعتبر عدد المقاطع المدروسة (البنوك) في هذا البحث مناسباً، حيث تنص المراجع الإحصائية على أن يكون عدد المقاطع المدروسة (**Cross-sections**) لا يقل عن 10 لإجراء تحليل نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (**Bun &**

المصارف والدول التي تنتمي إليها: (Kiviet, 2001; Beck & Katz, 1995; Taylor, 1980). والجدول التالي يوضح أسماء هذه

المصارف والدول التي تنتمي إليها:

جدول(1): المصارف الإسلامية المتضمنة في عينة الدراسة.

اسم البنك	الدولة
البنك الاسلامي الفلسطيني	فلسطين
البنك الاسلامي العربي	فلسطين
مصرف الصفا	فلسطين
البنك العربي الاسلامي الدولي	الأردن
البنك الاسلامي الأردني	الأردن
بنك صفوة الإسلامي	الأردن
بنك التمويل الكويتي	الكويت
وربة	الكويت
مصرف ابو ظبي الإسلامي	الإمارات
مصرف الإمارات الإسلامي	الإمارات

### 3.4 نموذج الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث شملت الدراسة على (10) شركات (بنوك) وفترة زمنية مقدارها (6) سنوات، كما أن الدراسة اعتمدت على وجود ثلاث متغيرات تابعة هي العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، والقيمة السوقية للبنك، ومن خلال نماذج الانحدار يتضح وجود بعدين، البعد المقطعي ويمثل الشركات (البنوك)، والثاني البعد الزمني الذي تمت فيه دراسة الشركات والمتمثل في الفترة الزمنية (2018-2023). وعليه، في كل فترة زمنية  $t$  يتم ملاحظة  $N$  من الشركات، ويكون بذلك عدد المشاهدات الكلية في النموذج عبارة عن

$60=10*6=N*T$  مشاهدة، وبلغ عدد المتغيرات المستقلة 13 متغير، ومتغير ضابط واحد هو حجم البنك وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول(2): المتغيرات المستقلة ورموزها وطريقة قياسها.

المؤشر	الرمز في المعادلة	طريقة القياس
حجم مجلس الإدارة	X1	عدد أعضاء مجلس الإدارة
تركيبة/استقلالية مجلس الإدارة	X2	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	X3	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة
لجان المجلس	X4	عدد اللجان في مجلس الإدارة
تركز الملكية	X5	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين
حجم هيئة الرقابة الشرعية	X6	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	X8	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ماجستير.
خبرة هيئة الرقابة الشرعية	X9	نسبة اعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين ع دورات
سمعة هيئة الرقابة الشرعية	X10	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOIF او هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية
التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	X11	متغير وهمي : يأخذ القيمة 1 إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا، و يأخذ القيمة 0 خلاف ذلك.
استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	X12	نسبة الأعضاء التنفيذيين من أعضاء الهيئة الشرعية
عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	X13	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية

وبالتالي فإن الدراسة تعتمد على تقدير نماذج الانحدار التالية:

أولاً : نموذج قياس أثر حوكمة الشركات و الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول.

تعتمد الدراسة نموذج ثاني لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (مؤشرات حوكمة الشركات و الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية) و المتغير الضابط (حجم البنك) على المتغير التابع الذي يمثل الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول، ويمكن كتابة نموذج الانحدار المطلوب على النحو التالي:

$$Y_{it} = B_{0i} + B_1X_{1it} + B_2X_{2it} + B_3X_{3it} + B_4X_{4it} + B_5X_{5it} + B_6X_{6it} + B_7X_{7it} + B_8X_{8it} + B_9X_{9it} + B_{10}X_{10it} + B_{11}X_{11it} + B_{12}X_{12it} + B_{13}X_{13it} + \alpha C_{it} + \varepsilon_{it}$$

Eq(1)

( $i = 1,2, \dots, N$ ;  $t = 1,2, \dots, T$ );  $N = 10$ ;  $T = 6$

حيث أن:

$Y_{it}$ : المتغير التابع (العائد على الأصول ROA) للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

$X_{jit}$ : المتغيرات المستقلة  $j$  في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$  والموضحة في الجدول 2 أعلاه.

$B_{0i}$ : ثابت الانحدار للشركة  $i$ ، بافتراض ثبات مقطع الانحدار عبر الزمن.

$B_j$ : معامل المتغيرات المستقلة  $X_{jit}$ .

$\alpha$ : معامل المتغير الضابط.

$C_{it}$ : المتغير الضابط (حجم البنك) في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

$\varepsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

ثانياً : نموذج قياس أثر حوكمة الشركات و الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية.

تعتمد الدراسة نموذج لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (مؤشرات حوكمة الشركات و الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية) و المتغير الضابط (حجم البنك) على المتغير التابع الذي يمثل الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية، ويمكن كتابة نموذج الانحدار المطلوب على النحو التالي:

$$Y_{it} = B_{0i} + B_1X_{1it} + B_2X_{2it} + B_3X_{3it} + B_4X_{4it} + B_5X_{5it} + B_6X_{6it} + B_7X_{7it} + B_8X_{8it} + B_9X_{9it} + B_{10}X_{10it} + B_{11}X_{11it} + B_{12}X_{12it} + B_{13}X_{13it} + \alpha C_{it} + \varepsilon_{it}$$

Eq(2)

$$(i = 1,2, \dots, N; t = 1,2, \dots, T); N = 10; T = 6$$

حيث أن:

$Y_{it}$ : المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية ROE) للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

$X_{jit}$ : المتغيرات المستقلة  $z$  في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$  والموضحة في الجدول 2 أعلاه.

$B_{0i}$ : ثابت الانحدار للشركة  $i$ ، بافتراض ثبات مقطع الانحدار عبر الزمن.

$B_j$ : معامل المتغير المستقل  $X_{jit}$ .

$\alpha$ : معامل المتغير الضابط.

$C_{it}$ : المتغير الضابط (حجم البنك) في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

$\varepsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

ثالثا : نموذج قياس أثر حوكمة الشركات و الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية على الأداء المالي مقاسا بالقيمة السوقية للبنك.

النموذج الثالث والأخير في هذه الدراسة يحدد أثر المتغيرات المستقلة (مؤشرات حوكمة الشركات و الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية) و المتغير الضابط (حجم البنك) على المتغير التابع الذي يمثل الأداء المالي مقاسا بالقيمة السوقية، سوف يتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للقيم السوقية لتثبيت التباين وللتخلص من انحراف البيانات عن التوزيع الطبيعي و للتخفيف من عدم تجانس القيم بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويمكن كتابة نموذج الانحدار المطلوب على النحو التالي:

$$\ln(Y_{it}) = B_{0i} + B_1X_{1it} + B_2X_{2it} + B_3X_{3it} + B_4X_{4it} + B_5X_{5it} + B_6X_{6it} + B_7X_{7it} + B_8X_{8it} + B_9X_{9it} + B_{10}X_{10it} + B_{11}X_{11it} + B_{12}X_{12it} + B_{13}X_{13it} + \alpha C_{it} + \varepsilon_{it}$$

Eq(3)

$$(i = 1,2, \dots, N; t = 1,2, \dots, T); N = 10; T = 6$$

حيث أن:

$Ln(Y_{it})$ : المتغير التابع (اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية  $MV$ ) للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

$X_{jit}$ : المتغيرات المستقلة  $z$  في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$  والموضحة في الجدول 2 أعلاه.

$B_{0i}$ : ثابت الانحدار للشركة  $i$ ، بافتراض ثبات مقطع الانحدار عبر الزمن.

$B_j$ : معامل المتغير المستقل  $X_{jit}$ .

$\alpha$ : معامل المتغير الضابط.

$C_{it}$ : المتغير الضابط (حجم البنك) في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

$\varepsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي في النموذج للشركة  $i$  عند الزمن  $t$ .

ويوجد ثلاثة أنواع من نماذج الانحدار التي تتناسب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وهي: نموذج الآثار العشوائية ( Random Effect Model )، نموذج الآثار الثابتة ( Fixed Effect Model )، ونموذج الانحدار التجميعي ( Pooled Regression Model )، وسيتم توضيح كل منها على التوالي (المصدر: (Gujarati & Porter (2009, Ch16):

أولاً: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression): يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث يفترض هذا النموذج ثبات جميع معاملات النموذج  $(B_{i0}, B_j)$  عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج بتقدير معاملات المتغيرات المستقلة لكل المقاطع (البنوك)، وفي هذه الحالة يعامل النموذج بطريقة كلاسيكية حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS) في تقدير معلماته، ويمكن كتابته بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

حيث يفترض هذا النموذج أن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر، ويكون تباين الخطأ العشوائي ثابت.  $(E(\varepsilon_{it}) = 0, var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2)$ .

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model): يهدف هذا النموذج إلى تحديد سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية (وهي البنوك في هذه الدراسة) بشكل مستقل، من خلال جعل معامل ثابت الانحدار  $(B_0)$  يتفاوت من شركة إلى أخرى مع ثباته عبر الزمن، حيث يسمح هذا النموذج بوجود

اختلاف بين البنوك؛ من خلال تقدير معامل ثابت انحدار لكل بنك، مع بقاء معاملات المتغيرات المستقلة ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وبالتالي يمكن التعبير عن هذا النموذج بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = B_{0i} + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

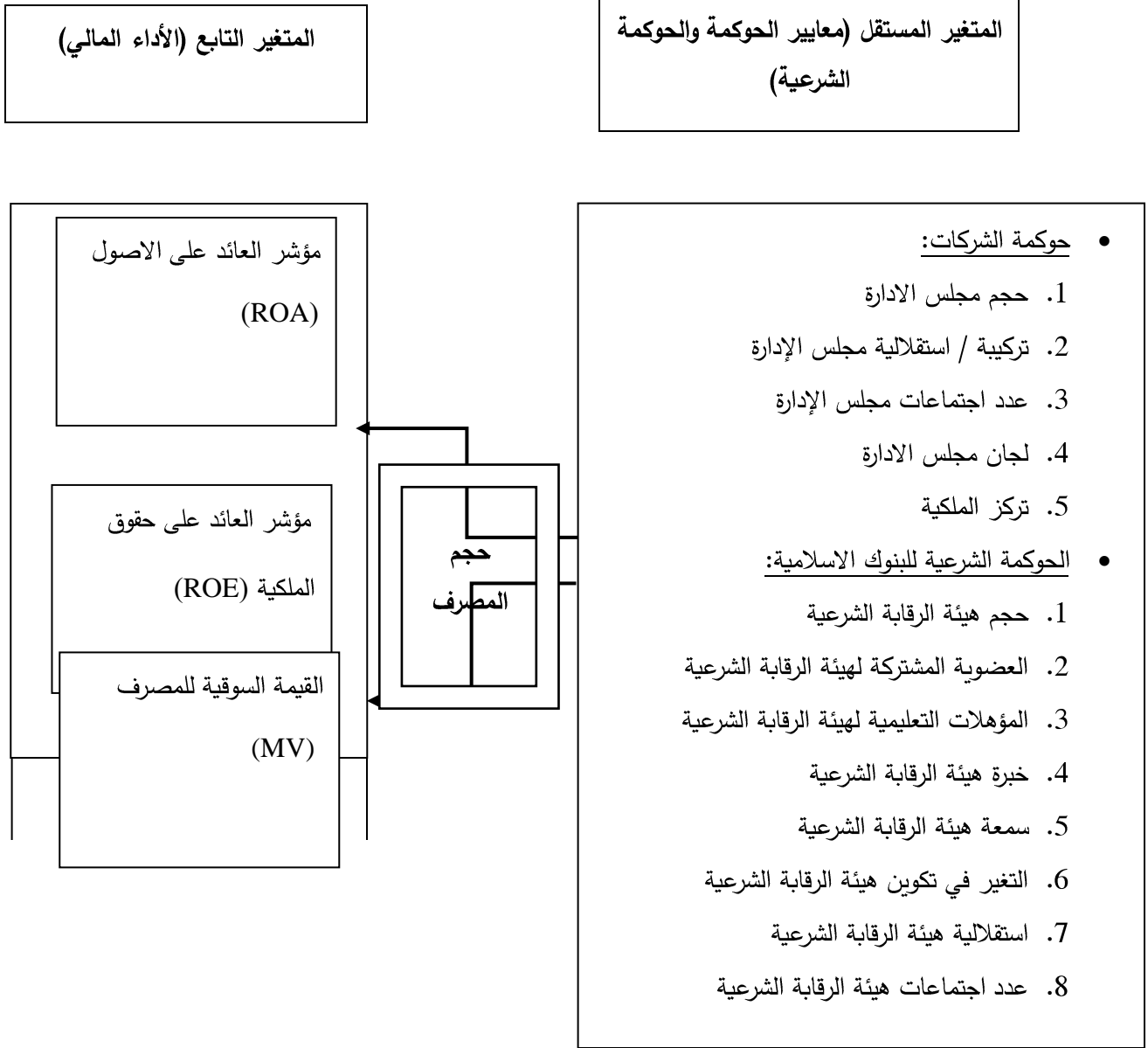
ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة (FEM) في هذا النموذج، أن معامل ثابت الانحدار ( $B_0$ ) هو ثابت لكل شركة لوحدها وليس متغيرا عشوائيا، كما ويفترض هذا النموذج أن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر، ويكون تباين الخطأ العشوائي ثابت.  $(E(\varepsilon_{it}) = 0, var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2)$ . ويجدر الإشارة هنا بأن هناك أنواع أخرى من نماذج التأثيرات الثابتة تكون فيها معاملات ثابت الانحدار تختلف حسب الزمن وليس حسب المقاطع المدروسة (البنوك)، وأيضا يمكن أن تكون المعاملات تختلف حسب الزمن و حسب المقاطع المدروسة (البنوك) أيضا، ولكنها تبقى معاملات ثابتة وليست متغيرات عشوائية، ويتم تقدير مثل هذه الأنواع من النماذج عن طريق استحداث متغيرات وهمية (Dummy variables) يمثل كل منها زمنا او مقطعا، ويتم تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى أيضا، ولهذا يسمى نموذج التأثيرات الثابتة أحيانا بنموذج المربعات الصغرى ذو المتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variables (LSDV) model).

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) : يقوم نموذج التأثيرات العشوائية (REM) بمعاملة المقطع ( $B_{0i}$ ) كمتغير عشوائي يأخذ وزن يساوي ( $\mu$ )، حسب المعادلة  $B_{0i} = \mu + v_i$ ، وبالتالي يمكن كتابة صيغة نموذج التأثيرات العشوائية (REM) كما يلي:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث يشير الحد  $v_i + \varepsilon_{it}$  إلى الخطأ في مجموعة البيانات لكل مقطع (بنك)، بحيث يحتوي النموذج على الخطأ المركب والذي يتكون من  $v_i + \varepsilon_{it}$  الذي يأخذ نفس خصائص الأخطاء العشوائية، بتوقع قيمته صفر، وتباين يساوي  $\sigma_v^2 + \sigma_{\varepsilon}^2$ ، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM) يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares–GLS)، ويطلق عليه أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model ECM).

و يمكن تلخيص العلاقة بين متغيرات الدراسة بالنموذج التالي:



شكل رقم (3): متغيرات الدراسة والعلاقات بينها

المصدر: إعداد الباحثة

### 3.5 الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لفحص فرضيات الدراسة، تم استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ( Panel Data Analysis)، وقد تم استخدام ثلاث برامج لتحليل البيانات، البرنامج الأول هو برنامج الإكسل Excel والذي تم استخدامه لتجميع البيانات الخاصة بالبنوك وتنظيمها وترتيبها، والبرنامج الثاني هو برنامج Eviews10 وهو البرنامج الرئيسي والذي تم استخدامه في إجراء معظم التحليلات والاختبارات وتقدير نماذج الدراسة، أما البرنامج الثالث وهو برنامج STATA16 والذي تم استخدامه في إجراء بعض الفحوصات الإحصائية والتأكد من نتائج تقدير المعادلات.

### 3.6 الإحصائيات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

تنقسم البيانات الخاصة بهذه الدراسة إلى قسمين، بيانات نوعية وبيانات كمية، وهذه البيانات عبارة عن مؤشرات مالية خاصة بالبنوك التي تم دراستها، وهي تمثل متغيرات حوكمة الشركات و الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية و مؤشرات الأداء المالي والمتغير الضابط (حجم البنك)، وقد تم الحصول على هذه المؤشرات من التقارير المالية للبنوك. المتغير النوعي الوحيد هو متغير التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية وهو متغير فئوي له قيمتين (1 إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا للبنك و 0 خلاف ذلك). و يوضح الجدول التالي رقم (3) تلخيصا للإحصاءات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة والمتغير الضابط، حيث يظهر الوسط الحسابي والوسيط وأعلى قيمة وأقل قيمة والانحراف المعياري لكل متغير.

جدول(3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تمثل حوكمة الشركات.

المتغير	حجم مجلس الإدارة	تركيبية / استقلالية مجلس الإدارة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	لجان المجلس	تركز الملكية
	X1	X2	X3	X4	X5
المؤشر الإحصائي					
عدد المشاهدات	60	60	60	60	60
الوسط الحسابي	9.683	3.267	8.567	6.367	78.048
الوسيط	11	3	7	6	77.303
أعلى قيمة	13	6	22	8	100
أدنى قيمة	6	0	2	4	38.139
الانحراف المعياري	2.063	1.339	3.989	1.178	19.531
الالتواء	-0.749	0.102	1.612	-0.366	-0.451
التفرطح	1.934	3.227	5.271	2.380	2.005
اختبار التوزيع الطبيعي (مستوى الدلالة)	0.015	0.890	0.000	0.316	0.105

يتضح من الجدول السابق بأن أعلى قيمة لمتغير حجم مجلس الإدارة للبنوك (مقاسا بعدد أعضاء مجلس الإدارة) بلغت 13 وأدنى قيمة بلغت 6 كما بلغ الوسط الحسابي له ما يقارب (10)، كما بلغت أعلى قيمة لمتغير تركيبية/استقلالية مجلس الإدارة للبنوك (مقاسا بعدد الأعضاء المستقلين في المجلس) 6 وأدنى قيمة بلغت 0 كما بلغ الوسط الحسابي له (3.267)، و بلغت أعلى قيمة لمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة للبنوك (مقاسا بعدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة) 22 وأدنى قيمة بلغت 2 بوسط حسابي مقداره (8.567)، كما بلغت أعلى قيمة لمتغير لجان المجلس للبنوك (مقاسا بعدد اللجان في مجلس الإدارة) 8 وأدنى قيمة بلغت 4 بوسط حسابي مقداره (6.367)، و بلغت أعلى

قيمة لمتغير تركيز الملكية للبنوك (مقاسا بنسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين) 100 وأدنى قيمة بلغت 38.139 بوسط حسابي مقداره (78.048). كما يتضح بأن قيم الوسيط لجميع المتغيرات قريبة جدا من قيم الوسط الحسابي، وأيضا يلاحظ بأن المتغيرات (تركيبية / استقلالية مجلس الإدارة و لجان المجلس و تركيز الملكية) توزيعها طبيعي في حين أن قيم الالتواء جميعها لجميع المتغيرات في الجدول أقل من 2 مما يدل على التواء طبيعي لتوزيع البيانات الموضحة أعلاه في الجدول، بينما تزيد قيم التفرطح لبعض المتغيرات عن المستوى الطبيعي وهو 3.

جدول(4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تمثل الحوكمة الشرعية للبنوك الاسلامية.

المتغير	حجم هيئة الرقابة الشرعية	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	خبرة هيئة الرقابة الشرعية	سمعة هيئة الرقابة الشرعية	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
المؤشر الإحصائي	X6	X7	X8	X9	10X	1X1	2X1	3X1
عدد المشاهدات	60	60	60	60	60	60	60	60
الوسط الحسابي	3.667	68.778	86.639	4.167	20.333	----	58.194	11.617
الوسيط	4	90	100	0	20	-----	66.667	9.500
أعلى قيمة	5	100	100	33.333	66.667	1	80	49
أدنى قيمة	2	0	66.667	0	0	0	25	4
الانحراف المعياري	0.968	40.187	14.509	10.119	21.689	----	18.364	8.889
الالتواء	0.029	-0.866	-0.285	2.062	0.729	-----	-0.567	2.567
التفرطح	1.929	2.040	1.307	5.452	2.472	-----	1.958	10.102
اختبار التوزيع الطبيعي (مستوى الدلالة)	0.237	0.007	0.018	0.000	0.050	-----	0.052	0.000

و يتضح من الجدول السابق بأن أعلى قيمة لمتغير حجم هيئة الرقابة الشرعية للبنوك (مقاسا بعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية) بلغت 5 وأدنى قيمة بلغت 2 كما بلغ الوسط الحسابي له ما يقارب (4)، كما بلغت أعلى قيمة لمتغير العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية للبنوك (مقاسا بالنسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد) 100 وأدنى قيمة بلغت 0 كما بلغ الوسط الحسابي له (68.778)، كما بلغت أعلى قيمة لمتغير خبرة هيئة الرقابة الشرعية للبنوك (مقاسا بنسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على دورات) 33.333 وأدنى قيمة بلغت 0 بوسط حسابي مقداره (4.167)، و بلغت أعلى قيمة لمتغير سمعة هيئة الرقابة الشرعية للبنوك (مقاسا بالنسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOIF او هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية) 66.667 وأدنى قيمة بلغت 0 بوسط حسابي مقداره (20.333). كما يتضح من الجدول السابق بأن أعلى قيمة لمتغير استقلالية هيئة الرقابة الشرعية للبنوك بلغت 80 وأدنى قيمة بلغت 25 كما بلغ الوسط الحسابي له (58.194)، و بلغت أعلى قيمة لمتغير عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية للبنوك 49 وأدنى قيمة بلغت 4 و بلغ الوسط الحسابي له (11.617). أما بالنسبة لمتغير (التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية)، فبلغت نسبة التغير 23% (عدد مرات التغير 14/60=23% تقريبا).

كما يتضح بأن قيم الوسيط لمعظم المتغيرات قريبة من قيم الوسط الحسابي، وأيضا يلاحظ بأن المتغيرات (حجم هيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، و استقلالية هيئة الرقابة الشرعية) توزيعها طبيعي فقط بينما قيم الالتواء معظمها أقل من 2 مما يدل على التواء طبيعي لتوزيع معظم المتغيرات الموضحة اعلاه في الجدول، وأيضا لا تزيد قيم التفرطح 3.

جدول(5): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تمثل مؤشرات الأداء المالي والمتغير الضابط (حجم البنك).

حجم البنك (المتغير الضابط)	القيمة السوقية MV	العائد على الأصول ROA	العائد على حقوق الملكية ROE	المتغير
CONT	Y3	Y2	Y1	المؤشر الإحصائي
60	60	60	60	عدد المشاهدات
8.515	20374040149.329	0.009	0.084	الوسط الحسابي
8.829	8138146.725	0.010	0.093	الوسيط
9.750	310970040576.000	0.027	0.200	أعلى قيمة
6.341	0.000	-0.017	-0.079	أدنى قيمة
0.982	62074158329.887	0.008	0.061	الانحراف المعياري
-0.666	3.510	-0.979	-0.791	الالتواء
2.322	14.923	4.994	3.357	التفرطح
0.061	0.000	0.000	0.037	اختبار التوزيع الطبيعي (مستوى الدلالة)

ويتضح من الجدول السابق بأن أعلى قيمة لمتغير العائد على حقوق الملكية للبنوك بلغت 0.2 وأدنى قيمة بلغت -0.079 و بلغ الوسط الحسابي (0.084)، كما بلغت أعلى قيمة لمتغير العائد على الأصول للبنوك 0.027 وأدنى قيمة بلغت -0.017 كما بلغت قيمة الوسط الحسابي (0.009)، و بلغت أعلى قيمة سوقية للبنوك المدروسة 310970040576 وأدنى قيمة بلغت 0، و الوسط الحسابي للقيم السوقية للبنوك بلغ (20374040149.329)، وأخيرا بلغت أعلى قيمة للمتغير الضابط (حجم البنك) للبنوك المدروسة 9.750 وأدنى قيمة بلغت 6.341 بوسط حسابي مقداره (8.515).

كما يتضح بأن قيم الوسيط جميعها للمتغيرات قريبة من قيم الوسط الحسابي ما عدا متغير القيمة السوقية، كما يلاحظ بأن حجم البنك هو المتغير الوحيد الذي توزيعه طبيعي بناء على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي. كما أن قيم الالتواء معظمها طبيعي (أقل من 2) بينما تزيد قيم التفرطح لمعظم المتغيرات عن المستوى الطبيعي وهو 3.

### تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

#### 4.1 صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي

قبل إجراء عملية تقدير معادلات نماذج الدراسة لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، فإنه لا بد من فحص البيانات والمتغيرات باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية (Diagnosis Tests) من أجل التحقق من قابلية هذه البيانات لتقدير نماذج البيانات الزمنية المقطعية وصلاحية تقدير النماذج، وذلك من خلال إجراء اختبارات التحقق من مجموعة الشروط التالية: اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية (اختبار جذر الوحدة Unit Root Test)، اختبار التكامل المتزامن المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Cointegration Test Panel)، اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، اختبار الترابط الذاتي (Serial correlation or Autocorrelation)، اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي (Normality of Residuals Test)، اختبار نوع الأثر للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) و نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model, FEM) و نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model, REM)، وأخيرا اختبار ملائمة نماذج الانحدار المستخدمة في التقدير (Goodness of fit).

## 4.2 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يعتمد تحليل السلاسل الزمنية و أيضا السلاسل الزمنية المقطعية بطبيعة الحال على أن تكون هذه السلاسل مستقرة أو ساكنة (Stationary) عبر الزمن، وذلك من أجل أن تكون نتائج تحليلات الانحدار دقيقة وغير زائفة، وذلك لأن معظم السلاسل الزمنية تحتوي على عامل الاتجاه (Trend) والذي يعكس ظروف معينة تؤثر على المتغيرات إما في نفس الاتجاه او في اتجاهات معاكسة.

وفيما يتعلق بتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، يوجد أربعة أنواع من اختبارات السكون تسمى اختبارات جذر الوحدة وهي: اختبار ليفين-لن-شو Levin-Lin-Chu، اختبار ليم-باساران-شين Im، اختبار Pesaran and Shin W-stat، اختبار فيشر Fisher-Chi Square-ADF، و اختبار فيشر فيليبس-بيرون Fisher-Chi Square-PP، وجميع هذه الاختبارات هي اختبارات معلمية و تقترض أن جميع السلاسل الزمنية مستقلة مقطوعيا (Cross-sectionally independent) ما عدا الاختبار الأخير حيث أنه غير معلمية (Hsiao, 2014, P387, ch10)، كما أن جميع هذه الاختبارات مبنية على أساس فحص الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة للسلسلة الواحدة في جميع المقاطع (Cross-sections) وبالتالي فإنه عند قبول هذه الفرضية فإن السلسلة الزمنية تعتبر غير ساكنة. وعادة ما يتم فحص السكون للسلاسل الزمنية عند المستوى الأصلي للمتسلسلات (Level) أي عندما تكون السلسلة كما هي في الأصل بدون إجراء أي تحويلات عليها، وأيضا يتم فحص السكون عند الفرق الأول (First Difference) أي عندما يتم أخذ الفرق بين كل قيمة في المتسلسلة والقيمة التي قبلها، والجدول التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات:

جدول (أ.6): نتائج اختبارات جذر الوحدة لفحص سكون السلاسل الزمنية المقطعية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول.

الفرق الأول First Difference		المستوى Level		الاختبار Test	المتغير Variable
الدلالة الإحصائية Prob.	قيمة الاختبار Statistic	الدلالة الإحصائية Prob.	قيمة الاختبار Statistic		
0.0000	-9.2201	0.0131	-2.2229	Levin-Lin-Chu	X1 (عدد أعضاء مجلس الإدارة)
0.0006	-3.2194	0.2529	-0.6655	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0097	20.1835	0.1391	6.9397	Fisher-Chi Square-ADF	
0.0038	22.6896	0.1570	6.6261	Fisher-Chi Square-PP	
0.0001	-3.62125	0.7397	0.64232	Levin-Lin-Chu	X2 (عدد الأعضاء المستقلين في المجلس)
0.3283	-0.44475	0.9171	1.38571	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0183	24.3304	0.9886	3.67383	Fisher-Chi Square-ADF	
0.0180	24.3824	0.9894	3.61564	Fisher-Chi Square-PP	
0.0000	-7.9241	0.0000	-4.8605	Levin-Lin-Chu	X3 (عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة)
0.0104	-2.3113	0.1475	-1.0470	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0490	28.9475	0.1053	25.7638	Fisher-Chi Square-ADF	
0.0131	33.8532	0.0137	33.7012	Fisher-Chi Square-PP	
0.0000	-8.3240	0.3203	-0.4668	Levin-Lin-Chu	X4 (عدد اللجان في مجلس الإدارة)
0.0041	-2.6478	0.7978	0.8339	Im, Pesaran and Shin W-stat	

جدول(6.ب): نتائج اختبارات جذر الوحدة لفحص سكون السلاسل الزمنية المقطعية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول

		الفرق الأول First Difference	المستوى Level	الاختبار Test	المتغير Variable
الدلالة الإحصائية Prob.	قيمة الاختبار Statistic	الدلالة الإحصائية Prob.	قيمة الاختبار Statistic		
0.0000	-8.0539	0.0000	-17.0658	Levin-Lin-Chu	X5 (نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين)
0.0142	-2.1925	0.0308	-1.8694	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0638	22.7880	0.0591	23.0703	Fisher-Chi Square-ADF	
0.0128	28.3328	0.0883	21.5509	Fisher-Chi Square-PP	
0.0000	-9.0996	0.1997	-0.8428	Levin-Lin-Chu	X6 (عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية)
0.0023	-2.8401	0.7520	0.6808	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0160	15.6069	0.8715	1.2397	Fisher-Chi Square-ADF	
0.0144	15.8762	0.9490	0.7186	Fisher-Chi Square-PP	
0.0000	-8.1257	0.3429	-0.4046	Levin-Lin-Chu	X7 (النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد)
0.0005	-3.2660	0.7948	0.8231	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0129	8.7040	0.9069	1.0190	Fisher-Chi Square-ADF	
0.0129	8.7040	0.9583	0.6415	Fisher-Chi Square-PP	

جدول (6.ج): نتائج اختبارات جذر الوحدة لفحص سكون السلاسل الزمنية المقطعية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول.

		الفرق الأول First Difference	المستوى Level	الاختبار Test	المتغير Variable
الدلالة الإحصائية Prob.	قيمة الاختبار Statistic	الدلالة الإحصائية Prob.	قيمة الاختبار Statistic		
0.0000	- 4.47326	0.4684	-0.0794	Levin-Lin-Chu	X8 (النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الحاصلين على درجة الدكتوراه أو الماجستير)
0.1709	-0.9506	0.8289	0.9500	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0027	23.6013	0.9497	1.6389	Fisher-Chi Square- ADF	
0.0026	23.6672	0.9856	1.0008	Fisher-Chi Square-PP	
0.0276	- 1.91659	0.4166	-0.2106	Levin-Lin-Chu	X9 (نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين ع دورات)
0.3023	-0.5178	0.6849	0.4814	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0815	5.01444	0.7335	0.6199	Fisher-Chi Square- ADF	
0.0815	5.01444	0.7335	0.6199	Fisher-Chi Square-PP	
0.0000	-7.8985	0.3321	-0.4341	Levin-Lin-Chu	X10 (النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOIF او هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية)
0.0096	-2.3434	0.8102	0.8787	Im, Pesaran and Shin W-stat	
0.0431	18.7822	0.8906	6.4695	Fisher-Chi Square- ADF	

جدول (د.6): نتائج اختبارات جذر الوحدة لفحص سكون السلاسل الزمنية المقطعية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول.

المتغير Variable	الاختبار Test	المستوى Level	الفرق الأول First Difference	قيمة الاختبار Statistic	الدلالة الإحصائية Prob.
X11 (نسبة الأعضاء التنفيذيين من أعضاء الهيئة الشرعية)	Levin-Lin-Chu	-2.3569	0.0092	-9.2967	0.0000
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.1138	0.4547	-2.7045	0.0034
	Fisher-Chi Square-ADF	8.0857	0.4251	21.0268	0.0209
	Fisher-Chi Square-PP	8.0126	0.4322	20.7872	0.0226
X12 (عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية)	Levin-Lin-Chu	-1.4328	0.0760	-	0.0000
	Im, Pesaran and Shin W-stat	0.3289	0.6289	-3.1370	0.0009
	Fisher-Chi Square-ADF	8.5584	0.7401	29.3553	0.0094
	Fisher-Chi Square-PP	7.4522	0.8263	28.8630	0.0109
Y1 (العائد على حقوق الملكية)	Levin-Lin-Chu	-3.1169	0.0009	-8.1464	0.0000
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.0749	0.4701	-2.1990	0.0139
	Fisher-Chi Square-ADF	19.4851	0.4905	29.8245	0.0727
	Fisher-Chi Square-PP	21.3312	0.3779	33.0518	0.0333

جدول (6.5 هـ): نتائج اختبارات جذر الوحدة لفحص سكون السلاسل الزمنية المقطعية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول.

المتغير Variable	الاختبار Test	المستوى Level	الفرق الأول First Difference	الدلالة الإحصائية Prob.	قيمة الاختبار Statistic	الدلالة الإحصائية Prob.	قيمة الاختبار Statistic
Y3 (العائد على حقوق الملكية)	Levin-Lin-Chu	-6.3415	0.0000	0.0000	-7.2213	0.0000	0.0000
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.5124	0.0652	0.0071	-2.4547	0.0652	0.0071
	Fisher-Chi Square- ADF	30.1571	0.0359	0.0339	30.3867	0.0359	0.0339
	Fisher-Chi Square-PP	42.2023	0.0010	0.0096	34.9457	0.0010	0.0096
size (حجم البنك متغير ضابط)	Levin-Lin-Chu	-6.8833	0.0000	0.0000	-	0.0000	0.0000
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.4887	0.3125	0.2749	-0.5982	0.3125	0.2749
	Fisher-Chi Square- ADF	28.0227	0.1089	0.0064	39.1339	0.1089	0.0064
	Fisher-Chi Square-PP	41.3012	0.0034	0.0058	39.4701	0.0034	0.0058

ويلاحظ من نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول السابق بأن معظم السلاسل الزمنية المقطعية المدروسة غير مستقرة عند المستوى الأصلي للمتسلسلة (Level) حيث تزيد قيم مستوى الدلالة الإحصائية عن مستوى 0.05 لمعظم الاختبارات المستخدمة، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة. لكن من ناحية أخرى، و كما يتضح من نتائج الجدول السابق فإن جميع السلاسل الزمنية المقطعية المدروسة مستقرة عند الفرق الأول (First Difference) حيث تقل قيم مستوى الدلالة الإحصائية عن مستوى 0.05 لمعظم الاختبارات المستخدمة عند جميع المتغيرات وخصوصا اختبار Levin-Lin-Chu والذي يتناسب مع السلاسل المقطعية ذات الحجم المتوسط أو المنخفض كما هو الحال في مثل هذه الدراسة (Levin et al, 2002)، مما يشير إلى رفض الفرضية

الصفريية التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي يستنتج بأن السلاسل الزمنية المقطعية المستخدمة في هذا البحث مستقرة عن الفرق الأول و يمكن أن تكون مرتبطة بالتزامن ومتكاملة من الدرجة الأولى (I(1) (Integrated of order 1).

### 4.3 اختبار التكامل المتزامن المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية ( Panel Cointegration Test):

ومن أجل فحص احتمالية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة المستخدمة في البحث، تم استخدام اختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية المسمى اختبار سكون متسلسلة البواقي Kao Residual Cointegration Test (Hsiao, 2014, P394, ch10)، حيث تنص الفرضية الصفريية لهذا الاختبار على عدم سكون متسلسلة البواقي وعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ورفض الفرضية الصفريية في هذا الاختبار يدل على أن متغيرات الدراسة تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط المتغيرات ببعضها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية حسب معادلات الدراسة:

جدول (7): نتائج اختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية (اختبار سكون متسلسلة البواقي Kao Residual Cointegration Test) لمعادلات الدراسة.

المعادلة Equation	المتغير التابع في المعادلة Dependent Variables in Equation	قيمة الاختبار t-statistic	الدلالة الإحصائية Prob.
Eq1	Y1: ROE (Return On Equity) (العائد على حقوق الملكية)	-4.614	0.000
Eq2	Y2: ROA (Return On Assets) (العائد على الأصول)	-4.445	0.000
Eq3	Y3: MV (Market Value) (القيمة السوقية)	-5.913	0.000

ويلاحظ من نتائج اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية بأن مستوى الدلالة لاختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية أقل من 0.05 لنماذج الدراسة الثلاثة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون متسلسلة البواقي وعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في المعادلات، وبالتالي يستنتج بأن متسلسلة البواقي ساكنة ومستقرة لكل معادلة من معادلات الدراسة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات كل نموذج من نماذج الدراسة المقترحة من قبل الباحثة.

#### 4.4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة والضابطة (Multicollinearity) :

عندما تكون المتغيرات المستقلة والضابطة مرتبطة ببعضها البعض، فإن ذلك يعرف بمشكلة الترابط الخطي (Multicollinearity)، حيث ينتج عن وجود هذه المشكلة نتائج مضللة في تقدير نماذج الانحدار. ومن أجل إعطاء صورة أولية عن مدى الترابط بين هذه المتغيرات، يمكن حساب مصفوفة معاملات الارتباط (Correlation) بين متغيرات الدراسة، حيث يعتبر فحص معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة هو فحص مبدئي، والجدول التالي يوضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون:

جدول (أ.8): معاملات الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية	تركز الملكية	لجان المجلس	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	تركيبة / استقلالية مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	Correlation Probability
X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
						1	0.135	X2
						-----	0.302	
						1	0.309	X3
						-----	0.441	

جدول(8.ب): معاملات الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية	تركز الملكية	لجان المجلس	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	تركيبة / استقلالية مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	Correlation
X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
				1	-0.110	0.270	0.544	X4
				-----	0.403	0.037	0.000	
			1	-0.214	-0.597	-0.041	-0.738	X5
			-----	0.101	0.000	0.754	0.000	
		1	-	-0.262	0.260	0.331	-0.105	X6
		-----	0.068	0.043	0.045	0.010	0.426	
	1	0.466	0.080	-0.348	0.293	0.244	-0.485	X7
	-----	0.000	0.545	0.007	0.023	0.061	0.000	
1	-0.314	0.048	-	0.103	0.376	0.137	0.647	X8
-----	0.015	0.718	0.510	0.433	0.003	0.296	0.000	
-0.216	-0.031	-0.029	-	0.474	-0.189	-0.073	0.240	X9
0.098	0.816	0.827	0.090	0.000	0.148	0.580	0.065	
0.177	0.377	0.022	-	-0.061	0.346	0.034	0.336	X10
0.175	0.003	0.870	0.460	0.642	0.007	0.797	0.009	

جدول (8.ج): معاملات الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية	تركز الملكية	لجان المجلس	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	تركيبة / استقلالية مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	Correlation
X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
-0.077	0.033	0.068	0.050	-0.004	-0.179	-0.022	-0.049	X11
0.561	0.800	0.604	0.706	0.973	0.172	0.869	0.708	
0.127	-0.062	0.414	-	-0.533	0.179	-0.054	-0.071	X12
0.335	0.640	0.001	0.156	0.000	0.171	0.684	0.588	
0.410	-0.052	0.282	-	-0.080	0.605	-0.038	0.355	X13
0.001	0.694	0.029	0.700	0.542	0.000	0.772	0.005	
-0.351	0.459	0.517	0.175	-0.074	0.032	0.291	-0.352	Y1
0.006	0.000	0.000	0.182	0.572	0.807	0.024	0.006	
-0.361	0.563	0.666	0.184	-0.254	0.112	0.346	-0.458	Y2
0.005	0.000	0.000	0.161	0.050	0.392	0.007	0.000	
0.304	0.103	0.424	-	-0.054	0.605	0.139	0.269	Y3
0.018	0.435	0.001	0.573	0.681	0.000	0.290	0.038	
-0.310	-0.254	-0.218	0.453	0.640	-0.494	0.272	-0.008	CONT
0.016	0.050	0.095	0.000	0.000	0.000	0.035	0.951	

جدول(د.8): معاملات الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

القيمة السوقية	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	سمعة هيئة الرقابة الشرعية	خبرة هيئة الرقابة الشرعية	
Y3	Y2	Y1	X13	X12	X11	X10	X9	Correlation Probability
						1	0.042	X10
						-----	0.751	
					1	0.123	0.098	X11
					-----	0.350	0.456	
				1	0.051	-0.074	-0.377	X12
				-----	0.698	0.575	0.003	
			1	0.415	-0.110	0.130	-0.158	X13
			-----	0.001	0.402	0.321	0.229	
		1	-0.022	0.041	-0.083	-0.073	-0.043	Y1
		-----	0.868	0.753	0.528	0.577	0.742	
	1	0.885	0.007	0.278	-0.026	-0.082	-0.109	Y2
	-----	0.000	0.961	0.032	0.843	0.535	0.405	
1	0.158	0.085	0.811	0.300	-0.160	0.036	-0.137	Y3
-----	0.227	0.518	0.000	0.020	0.223	0.784	0.295	

يبين جدول معاملات الارتباط في الجدول أعلاه وجود ارتباطات دالة إحصائية عند مستوى 0.05 سواء طردية أو عكسية بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض ومع المتغير الضابط، وهذه القيم تشير إلى احتمالية وجود مشكلة الترابط الخطي، وكانت النتائج على النحو التالي:

يتضح من جدول معاملات الارتباط أعلاه وجود ارتباطات دالة إحصائية وطردية عند مستوى 0.05 بين حجم مجلس الإدارة وكل من (لجان المجلس، المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) بمعاملات ارتباط تتراوح بين 0.336 و 0.647، كما يتضح وجود ارتباطات دالة إحصائية وعكسية بين حجم مجلس الإدارة وكل من (تركز الملكية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية) بمعاملات ارتباط تتراوح بين -0.485 و -0.738.

ويتضح من جدول معاملات الارتباط أعلاه وجود ارتباطات دالة إحصائية وطردية بين تركيبة / استقلالية مجلس الإدارة وكل من (حجم هيئة الرقابة الشرعية، و حجم البنك) بمعاملات ارتباط تتراوح بين 0.272 و 0.331.

و يتضح من جدول معاملات الارتباط أعلاه وجود ارتباطات دالة إحصائية وطردية عند مستوى 0.05 بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وكل من (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) بمعاملات ارتباط تتراوح بين 0.260 و 0.605، كما يتضح وجود ارتباطات دالة إحصائية وعكسية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وكل من (تركز الملكية و حجم البنك) بمعاملات ارتباط تتراوح بين -0.494 و -0.597.

كما يتضح من جدول معاملات الارتباط أعلاه وجود ارتباطات دالة إحصائية وطردية عند مستوى 0.05 بين متغير لجان المجالس وكل من (خبرة هيئة الرقابة الشرعية و حجم البنك) بمعاملات ارتباط تتراوح بين 0.474 و 0.640، كما يتضح وجود ارتباطات دالة إحصائية وعكسية بين متغير لجان المجالس وكل من (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية) بمعاملات ارتباط تتراوح بين -0.262 و -0.533.

كما يتضح من جدول معاملات الارتباط أعلاه وجود ارتباط دال إحصائيا وطردي عند مستوى 0.05 بين متغير تركيز الملكية وحجم البنك بمعامل ارتباط 0.453، بينما يتضح وجود ارتباطات دالة إحصائيا وعكسية بين متغير تركيز الملكية وكل من (المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) بمعاملات ارتباط تتراوح بين -0.460 و -0.700.

أيضا يتضح من جدول معاملات الارتباط أعلاه وجود ارتباطات دالة إحصائيا وطرديا عند مستوى 0.05 بين حجم هيئة الرقابة الشرعية وكل من (العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) بمعاملات ارتباط تتراوح بين 0.282 و 0.466.

و يتضح وجود ارتباط دال إحصائيا وطردي عند مستوى 0.05 بين العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية و سمعة هيئة الرقابة الشرعية بمعامل ارتباط 0.377، بينما يتضح وجود ارتباطات دالة إحصائيا وعكسية بين متغير حجم هيئة الرقابة الشرعية وكل من (المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية و حجم البنك) بمعاملات ارتباط تتراوح بين -0.254 و -0.314.

كما يتضح وجود ارتباط دال إحصائيا وطردي عند مستوى 0.05 بين متغير المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية و عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية بمعامل ارتباط 0.410، بينما يتضح وجود ارتباط دال إحصائيا وعكسي بين متغير المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية وحجم البنك بمعامل ارتباط -0.310.

كذلك يتضح وجود ارتباط دال إحصائيا وطردي عند مستوى 0.05 بين خبرة هيئة الرقابة الشرعية و حجم البنك بمعامل ارتباط 0.316، بينما يتضح وجود ارتباط دال إحصائيا وعكسي بين خبرة هيئة الرقابة الشرعية و استقلالية هيئة الرقابة الشرعية بمعامل ارتباط -0.377.

كما يتضح وجود ارتباط دال إحصائيا وعكسي عند مستوى 0.05 بين سمعة هيئة الرقابة الشرعية و حجم البنك بمعامل ارتباط -0.379، وأيضا بين استقلالية هيئة الرقابة الشرعية و حجم البنك بمعامل ارتباط -0.629، وأيضا بين عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية و حجم البنك بمعامل ارتباط -0.558، وأخيرا تبين وجود ارتباط دال إحصائيا وطردي عند مستوى 0.05 بين استقلالية هيئة الرقابة الشرعية و عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية بمعامل ارتباط 0.415.

و يمكن أيضا التأكد من وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة والضابطة من خلال حساب معاملات تضخم التباين (VIF)، حيث يشير معامل تضخم التباين إلى الزيادة في تباين معامل الانحدار نتيجة العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات المستقلة، وهذا يجعل معامل المتغير المستقل متنسقاً ولكنه غير موثوق به، وتحسب معاملات تضخم التباين من خلال المعادلة التالية:

$$VIF(k) = \frac{1}{(1 - R_k^2)}$$

حيث أن  $R_k^2$  هو معامل التحديد الناتج من تقدير معادلة انحدار المتغير المستقل ( $X_k$ ) باعتباره تابع على باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

والجدول التالي يبين نتائج معاملات تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة والضابطة.

جدول (10.1): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة والضابطة في نماذج الدراسة المقدره

المتغيرات المستقلة والضابطة	الرمز	معامل تضخم التباين (VIF)
حجم مجلس الإدارة	X1	18.78
تركيبية / استقلالية مجلس الإدارة	X2	2.38
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	X3	2.92
لجان المجلس	X4	5.04
تركز الملكية	X5	8.93
حجم هيئة الرقابة الشرعية	X6	3.87
العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	X7	12.38
المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	X8	3.86
خبرة هيئة الرقابة الشرعية	X9	2.25
سمعة هيئة الرقابة الشرعية	X10	3.92
التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	X11	1.15

جدول(10.ب): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة والضابطة في نماذج الدراسة المقدر

المتغيرات المستقلة والضابطة	الرمز	معامل تضخم التباين (VIF)
استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	X12	5.16
عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	X13	4.11
حجم البنك	Cont	10.73

يتضح من نتائج جدول معاملات تضخم التباين أعلاه بأنه يوجد معاملات تضخم تباين أعلى من 10، وهذا يؤكد وجود مشكلة الترابط الخطي Multicollinearity ( Gujarati & Porter (2009, ) (P340, Ch10). من ناحية أخرى، حسب (Gujarati & Porter, 2009, P347, Ch10) فإنه لا تحتاج هذه المشكلة لمعالجة لأنها تعتبر مشكلة طبيعية الحدوث خصوصاً إذا كانت معاملات التحديد ( $R^2$ ) لتقدير نماذج الانحدار جيدة (أكثر من 70%) و فحوصات اختبار ت (t-test) لمعاملات المتغيرات المستقلة دالة إحصائياً في نتائج تقدير المعادلات. وبناءً على ذلك، وبسبب أهمية جميع المتغيرات المستقلة والمتغير الضابط التي تم إدخالها لمعادلات الدراسة، سوف لن يتم حذف أي منها واعتبار أن مشكلة الترابط الخطي بينها مشكلة طبيعية غير مؤثرة على دقة النتائج.

#### 4.5 اختبار الترابط الذاتي لمتسلسلة البواقي (Autocorrelation):

لكي يكون نموذج الدراسة المقدر ملائماً، يجب أن تكون حدود الخطأ أو البواقي (Residuals) الناتجة غير مترابطة ذاتياً مع بعضها البعض، بمعنى أن حدود متسلسلة البواقي يجب ان لا تكون مترابطة ذاتياً مع فترات التباطؤ (Lags) الخاصة بها، وهذا يعني أن أي حد من حدود الخطأ لأي مشاهدة لا ينبغي أن يتأثر بحد الخطأ لأي مشاهدة أخرى. و في حالة تحقق ذلك، فإن المشكلة هنا تسمى مشكلة الارتباط التسلسلي (Serial Correlation) أو الارتباط الذاتي (Autocorrelation). و يؤدي وجود الارتباط التسلسلي لحدود الخطأ إلى الحصول على نتائج تقدير غير دقيقة ( Baltagi, (2005, Ch5). ويعتبر اختبار وولدريدج (Wooldridge test) أحد أهم اختبارات الترابط الذاتي في حالة بيانات السلاسل المقطعية، و تنص الفرضية الصفرية المتعلقة بهذا الاختبار على عدم وجود مشكلة الترابط الذاتي لمتسلسلة البواقي (Wooldridge, 2010)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار وولدريدج بناءً على نتائج تقدير معادلات الدراسة الثلاثة باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

جدول (11): نتائج اختبار وولدريدج (Wooldridge test) للترابط الذاتي (Autocorrelation) في معادلات الدراسة الثلاثة (Eq1-Eq3)

نتيجة الاختبار	الدلالة الإحصائية Prob > F	قيمة الاختبار F(1,9)	المتغير التابع في المعادلة	المعادلة
رفض الفرضية الصفرية H0: no first order autocorrelation	0.001	27.144	العائد على حقوق الملكية Y1	Eq1
رفض الفرضية الصفرية H0: no first order autocorrelation	0.038	5.926	العائد على الأصول Y2	Eq2
رفض الفرضية الصفرية H0: no first order autocorrelation	0.032	6.439	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية Ln(Y3)	Eq3

يتضح من نتائج اختبار وولدريدج بان نتائج الاختبار دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 للمعادلات الثلاثة، و بناءاً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ترابط ذاتي بين حدود متسلسلة البواقي، وبالتالي يستنتج وجود مشكلة الترابط الذاتي لمتسلسلة البواقي لكل معادلة من معادلات نماذج الدراسة المقدره.

#### 4.6 اختبار عدم تجانس التباين لمتسلسلة البواقي (Heteroskedasticity):

ثبات أو تجانس التباين لمتسلسلة البواقي هو أحد الافتراضات المهمة أثناء تقدير معادلات الانحدار، وللتأكد من وجود مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) لمتسلسلة البواقي أو عدم وجودها، سوف يتم استخدام اختبار بروش-باجان/كوك-وايزبيرغ (-Cook / Breusch-Pagan) ويفحص هذا الاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن تباين حدود الخطأ كلها متساوية أو متجانسة (Cameron & Trivedi, 2009)، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على نماذج الدراسة الثلاثة بناءاً على نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمعادلات الدراسة (Eq1- Eq3):

جدول(12): نتائج اختبار بروش-باجان/كوك-وايزبيرغ (-Cook / Breusch-Pagan / Weisberg test) لعدم تجانس التباين (Heteroscedasticity) في معادلات الدراسة (Eq1-Eq3)

نتيجة الاختبار	الدلالة الإحصائية Prob > chi2	قيمة الاختبار $\chi^2$	المتغير التابع في المعادلة	المعادلة
قبول الفرضية الصفرية H0: Constant variance	0.562	0.340	العائد على حقوق الملكية Y1	Eq1
قبول الفرضية الصفرية H0: Constant variance	0.380	0.770	العائد على الأصول Y2	Eq2
قبول الفرضية الصفرية H0: Constant variance	0.955	0.001	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية Ln(Y3)	Eq3

ومن خلال نتائج اختبار تجانس التباين في الجدول السابق يتضح بأن قيم الاختبار لجميع المعادلات غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05، وبناءاً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية و التي تنص على أن ثبات تباين حدود الخطأ بالنسبة لهذه المعادلات، وبالتالي يستنتج أن مشكلة عدم تجانس التباين لمتسلسلات البواقي غير موجودة في جميع معادلات الدراسة المقدر.

ومن أجل حل مشكلة الترابط الذاتي التي ظهرت في معادلات الدراسة، سوف يتم إعادة تقدير معادلات الدراسة جميعها باتباع أسلوب خاص من أساليب التقدير والتي تسمى طريقة المربعات الصغرى المعممة الملائمة أو المقدر (Estimated Generalized Least Squares (EGLS) أو (Feasible Generalized Least Squares (FGLS) وذلك حسب ما يقترحه سياو (Hsiao (2014) )، وهذه الطريقة تقوم بتعديل مصفوفة الأخطاء المعيارية للمقدرات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Gujarati & Porter, 2009, Ch12, P447), (Greene, 2018, Ch9 & Ch11).

#### 4.7 اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي (Normality of Residuals Test)

من أجل أن تكون نتائج تقدير معادلات الدراسة أكثر دقة وموثوقية، يمكن التأكد من أن متسلسلات البواقي (Residuals) المقدره تتبع التوزيع الطبيعي، ويمكن تحقيق ذلك باستخدام اختبار Jarque-Bera (Jarque & Bera, 1987) والذي تنص الفرضية الصفرية له على أن توزيع متسلسلة البواقي هو توزيع طبيعي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار لمعادلات الدراسة بعد تصحيح تقدير المعادلات من جميع المشاكل التي تم عرضها سابقا:

جدول (13): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي لمتسلسلات البواقي Residuals لمعادلات الدراسة

المعادلة	المتغير التابع في المعادلة	قيمة الاختبار Test Statistic	مستوى الإحصائية P-Value	الدلالة
Eq1	Y1: ROE (Return On Equity) (العائد على حقوق الملكية)	0.454	0.797	
Eq2	Y2: ROA (Return On Assets) (العائد على الأصول)	0.182	0.913	
Eq3	Ln(Y3): MV (Market Value) (القيمة السوقية)	4.626	0.099	

ومن نتائج الجدول السابق، يلاحظ بأن مستوى دلالة اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلات البواقي لجميع معادلات الدراسة هي أكبر من مستوى 0.05، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا لنماذج الدراسة المقدره.

## 4.8 اختبارات نوع الأثر :

من أجل تحديد نموذج الأثر المناسب لتحليل البيانات وتقدير نماذج الدراسة، سوف يتم أولاً فحص المفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model, REM) و نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model, FEM) باستخدام اختبار هوسمان (Hausman test) والذي يختبر الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model, REM) هو الأفضل والأنسب لتقدير معادلات الدراسة مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة، (Das, 2019, Ch16, p502); (Gujarati & Porter, 2009, Ch8 + Ch16); Baltagi, 2005, Ch4, p54) والجدول التالي يوضح نتائج اختبار هوسمان لمعادلات نماذج الانحدار الخاصة بالدراسة:

جدول(14): نتائج اختبار هوسمان (Hausman test)

المعادلة	المتغير التابع في المعادلة	قيمة الاختبار Chi-square Statistic	مستوى الدلالة Prob.
Eq1	Y1: ROE (Return On Equity) (العائد على حقوق الملكية)	8.40	0.867
Eq2	Y2: ROA (Return On Assets) (العائد على الأصول)	10.800	0.701
Eq3	Ln(Y3): MV (Market Value) (القيمة السوقية)	4.018	0.995

و يتضح من خلال نتائج اختبار هوسمان في الجدول السابق بأن مستوى دلالة الاختبار لمعادلات الدراسة جميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الأثر العشوائي (REM) هو الأفضل مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة.

والخطوة التالية هي المفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model, REM) و نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) لتقدير معادلات الدراسة، وسوف يتم استخدام اختبار مضاعف لاجرانج بروش-باجان ( Breusch-Pagan Lagrangian Multiplier )

Random Effects test) والذي يختبر الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) هو الأفضل والأنسب لتقدير معادلات الدراسة مقارنة بنموذج الأثر العشوائي + (Gujarati & Porter, 2009, Ch8 + (Das, 2019, Ch16, p502); (Baltagi, 2005, Ch4, p54), Ch16); والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار لمعادلات نماذج الانحدار الخاصة بالدراسة:

**جدول (15): نتائج اختبار مضاعف لاجرانج بروش-باجان (Breusch-Pagan Lagrangian) (Multiplier Random Effects test)**

المعادلة	المتغير التابع في المعادلة	قيمة الاختبار test- Statistic	مستوى الدلالة Prob.
Eq1	Y1: ROE (Return On Equity) (العائد على حقوق الملكية)	0.514	0.304
Eq2	Y2: ROA (Return On Assets) (العائد على الأصول)	0.431	0.333
Eq3	Ln(Y3): MV (Market Value) (القيمة السوقية)	1.604	0.054

يتضح من خلال نتائج اختبار مضاعف لاجرانج في الجدول السابق بأن مستوى دلالة الاختبار لجميع معادلات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) هو الأفضل والأنسب لتقدير معادلات الدراسة من نموذج التأثيرات العشوائية.

و من أجل التأكد من أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) هو الأفضل، سوف يتم فحص المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model, FEM) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) لتقدير معادلات الدراسة، (Gujarati & Porter, 2009, Ch16, P606) وذلك باستخدام اختبار تشو (Chow test) والذي يختبر الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) هو الأفضل والأنسب لتقدير

معادلات الدراسة مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة & Gujarati (2019, Ch16, p502); Porter (2009, Ch8 + Ch16); Baltagi,2005, Ch4, p54). والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار لمعادلات نماذج الانحدار الخاصة بالدراسة:

جدول(16): نتائج اختبار تشو (Chow test) لنموذج الانحدار التجميعي

المعادلة	المتغير التابع في المعادلة	قيمة الاختبار Chi-square Statistic	مستوى الدلالة Prob.
Eq1	Y1: ROE (Return On Equity) (العائد على حقوق الملكية)	12.614	0.181
Eq2	Y2: ROA (Return On Assets) (العائد على الأصول)	15.634	0.075
Eq3	Ln(Y3): MV (Market Value) (القيمة السوقية)	1.151	0.949

يتضح من خلال نتائج اختبار تشو الظاهرة في الجدول السابق بأن مستوى دلالة الاختبار لجميع معادلات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبناء على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) هو الأفضل والأنسب لتقدير معادلات الدراسة من نموذج التأثيرات الثابتة.

وبناء على نتائج الاختبارات السابقة جميعها، سوف يقوم الباحث بتقدير نماذج معادلات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) بطريقة المربعات الصغرى المعممة (EGLS) من أجل التخلص من مشكلة الترابط الذاتي.

#### 4.9 تقدير معادلات نماذج الدراسة وفحص فرضيات الدراسة:

في هذا البند سوف يتم عرض نتائج تقدير معادلات الانحدار الخاصة بالدراسة، وكذلك سوف يتم فحص فرضيات الدراسة بناء على نتائج تقدير المعادلات.

أولاً: نتائج تقدير معادلة العائد على الأصول وفحص الفرضيات المتعلقة بها.

تم تقدير نموذج الانحدار (Eq1) لمعادلة العائد على الأصول (ROA) باستخدام نموذج الانحدار التجميعي بطريقة المربعات الصغرى المعممة (EGLS)، و الجدول التالي يوضح نتائج تقدير المعادلة:

جدول (4.17): نتائج تقدير معادلة العائد على الأصول ROA.\*

مستوى الدلالة Prob.	قيمة اختبارات t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار Coefficient	المتغيرات المستقلة والضابط	
				Independent	Control Variables
0.0001	-4.2945	0.0095	-0.0408	ثابت الانحدار	C
0.0000	-5.5921	0.0006	-0.0034	حجم مجلس الإدارة	X1
0.5220	0.6453	0.0003	0.0002	تركيبية / استقلالية مجلس الإدارة	X2
0.0000	6.7518	0.0001	0.0006	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	X3
0.3455	-0.9534	0.0005	-0.0005	لجان المجلس	X4
0.0001	-4.4492	0.0000	-0.0002	تركز الملكية	X5
0.0000	5.9189	0.0006	0.0035	حجم هيئة الرقابة الشرعية	X6
0.3567	0.9312	0.0000	0.0000	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	X7
0.1301	1.5419	0.0000	0.0001	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	X8
0.0301	2.2396	0.0000	0.0001	خبرة هيئة الرقابة الشرعية	9X

جدول (17.ب): نتائج تقدير معادلة العائد على الأصول ROA.\*

مستوى الدلالة Prob.	قيمة اختبارات t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار Coefficient	المتغيرات المستقلة والضابط Independent and Control Variables	
0.0160	2.5042	0.0000	0.0001	سمعة هيئة الرقابة الشرعية	10X
0.0162	-2.4977	0.0008	-0.0019	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	11X
0.0000	8.8517	0.0000	0.0003	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	12X
0.0340	-2.1861	0.0001	-0.0002	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	13X
0.0000	8.7097	0.0008	0.0073	حجم البنك	CONT
				معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	0.9608
				اختبار نموذج الدراسة F-statistic	78.7675
				مستوى الدلالة الإحصائية Prob.	0.0000

\* المتغير التابع : العائد على الأصول ROA.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.9608$ ) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة و الضابطة التي دخلت نموذج الدراسة مسؤولة عن تفسير ما يقارب (96%) من التغير في العائد على الأصول. كما يتضح بأن اختبار نموذج الدراسة دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ( $F\text{-statistic}=78.7675$ , Prob.=0.0000) مما يدل على ملائمة نموذج الانحدار التجميعي المقدر في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع.

وبناء على نتائج الانحدار في الجدول السابق يمكن فحص الفرضية الرئيسية الأولى وما يتفرع عنها، وهي جميعها فرضيات صفرية، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، وتركيز الملكية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائياً لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0034)، أي أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة بمقدار وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.34%) عند ثبات باقي المتغيرات.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائياً لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.5220)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائياً لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta=0.0006)، أي أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تعقد سنوياً

بمقدار وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.06%) عند ثبات باقي المتغيرات.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائياً للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.3455= Prob.)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائياً لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.0001= Prob.)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0002)، أي أن زيادة نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.02%) عند ثبات باقي المتغيرات.

وبناء على نتائج الانحدار في الجدول السابق أيضاً يمكن فحص الفرضية الرئيسية الرابعة وما يتفرع عنها، وهي جميعها فرضيات صفرية، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، خبرة هيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

**1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0035)، أي أن زيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.35%) عند ثبات باقي المتغيرات.

**2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائيا للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.3567)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

**3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائيا للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.1301)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

**4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0301)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0001)، أي أن زيادة نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين

على دورات بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.01%) عند ثبات باقي المتغيرات.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0160)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0001)، أي أن زيادة النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.01%) عند ثبات باقي المتغيرات.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0162)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0019)، أي أنه إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.19%) مقارنة بالقيمة المتوقعة للعائد على الأصول إذا لم يتغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا، وذلك عند ثبات باقي المتغيرات.

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0003)، أي أن زيادة نسبة الأعضاء التنفيذيين من أعضاء

الهيئة الشرعية بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.03%) عند ثبات باقي المتغيرات.

8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0340)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0002)، أي أن زيادة عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.02%) عند ثبات باقي المتغيرات.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول السابق وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للمتغير الضابط وهو حجم البنك على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، كما بلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0073)، فالزيادة في حجم البنك وحدة واحدة عبر الزمن يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على الأصول بنسبة (0.73%) عند ثبات باقي المتغيرات.

ثانيا: نتائج تقدير معادلة العائد على حقوق الملكية وفحص الفرضيات المتعلقة بها.

تم تقدير نموذج الانحدار (Eq2) لمعادلة العائد على حقوق الملكية (ROE) باستخدام نموذج الانحدار التجميعي بطريقة المربعات الصغرى المعممة (EGLS)، و الجدول التالي يوضح نتائج تقدير المعادلة:

جدول (18.أ): نتائج تقدير معادلة العائد على حقوق الملكية ROE.\*

مستوى الدلالة Prob.	قيمة اختبار ت t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار Coefficient	المتغيرات المستقلة والضابط Independent and Control Variables
0.0000	-6.4065	0.0650	-0.4164	C ثابت الانحدار
0.0000	-9.4321	0.0020	-0.0192	X1 حجم مجلس الإدارة
0.0000	-7.4028	0.0009	-0.0065	X2 تركيبة / استقلالية مجلس الإدارة
0.0000	4.9805	0.0003	0.0017	X3 عدد اجتماعات مجلس الإدارة
0.0024	-3.2225	0.0033	-0.0107	X4 لجان المجلس
0.0000	-6.1885	0.0003	-0.0017	X5 تركيز الملكية
0.0001	4.2685	0.0047	0.0203	X6 حجم هيئة الرقابة الشرعية
0.0064	2.8583	0.0001	0.0004	X7 العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية
0.3070	1.0334	0.0003	0.0003	X8 المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية
0.8064	-0.2465	0.0002	-0.0001	9X خبرة هيئة الرقابة الشرعية
0.0000	8.2407	0.0001	0.0008	10X سمعة هيئة الرقابة الشرعية
0.0001	-4.1592	0.0050	-0.0206	11X التغيير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية
0.0000	7.5386	0.0002	0.0014	12X استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
0.2180	1.2494	0.0004	0.0005	13X عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
0.0000	11.6883	0.0067	0.0781	CONT حجم البنك
			0.9485	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )

جدول (18.ب): نتائج تقدير معادلة العائد على حقوق الملكية ROE.\*

مستوى الدلالة Prob.	قيمة اختبارات t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار Coefficient	المتغيرات المستقلة والضابط Independent and Control Variables
			59.1713	اختبار نموذج الدراسة F-statistic
			0.0000	مستوى الدلالة الإحصائية Prob.

\* المتغير التابع : العائد على حقوق الملكية ROE.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.9485$ ) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة و الضابطة التي دخلت نموذج الدراسة مسؤولة عن تفسير ما يقارب (95%) من التغير في العائد على حقوق الملكية. كما يتضح بأن اختبار نموذج الدراسة دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ( $F\text{-statistic}=59.1713$ ,  $\text{Prob.}=0.0000$ ) مما يدل على ملائمة نموذج الانحدار التجميعي المقدر في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع.

وبناء على نتائج الانحدار في الجدول السابق يمكن فحص الفرضية الرئيسية الثانية وما يتفرع عنها، وهي جميعها فرضيات صفرية، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، وتركيز الملكية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائياً لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ( $\text{Prob.}=0.0000$ )، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار ( $\text{Beta}=-0.0192$ )، أي أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة بمقدار وحدة

واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (1.92%) عند ثبات باقي المتغيرات.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0065)، أي أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (0.65%) عند ثبات باقي المتغيرات.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta=0.0017)، أي أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تعقد سنويا بمقدار وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (0.17%) عند ثبات باقي المتغيرات.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0024)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0107)، أي أن زيادة عدد اللجان في مجلس الإدارة وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (1.07%) عند ثبات باقي المتغيرات.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0017)، أي أن زيادة نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (0.17%) عند ثبات باقي المتغيرات. وبناء على نتائج الانحدار في الجدول السابق أيضا يمكن فحص الفرضية الرئيسية الخامسة وما يتفرع عنها، وهي جميعها فرضيات صفرية، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، خبرة هيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0001)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0203)، أي أن زيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (2.03%) عند ثبات باقي المتغيرات.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0064)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0004)، أي أن زيادة النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (0.04%) عند ثبات باقي المتغيرات.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائيا للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.3070)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائيا لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.8064)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0008)، أي أن زيادة النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات

المالية الإسلامية بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (0.08%) عند ثبات باقي المتغيرات.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. = 0.0001)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta = -0.0206)، أي أنه إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (2.06%) مقارنة بالقيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية إذا لم يتغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا، وذلك عند ثبات باقي المتغيرات.

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. = 0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta = 0.0014)، أي أن زيادة نسبة الأعضاء التنفيذيين من أعضاء الهيئة الشرعية بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (0.14%) عند ثبات باقي المتغيرات.

8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائيا لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. = 0.2180)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول السابق وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للمتغير الضابط وهو حجم البنك على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث

بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، كما بلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0781)، فالزيادة في حجم البنك وحدة واحدة عبر الزمن يؤدي إلى زيادة القيمة المتوقعة للعائد على حقوق الملكية بنسبة (7.81%) عند ثبات باقي المتغيرات.

ثالثاً: نتائج تقدير معادلة القيمة السوقية وفحص الفرضيات المتعلقة بها.

تم تقدير نموذج الانحدار (Eq3) لمعادلة القيمة السوقية (MV) باستخدام نموذج الانحدار التجميعي بطريقة المربعات الصغرى المعممة (EGLS)، و الجدول التالي يوضح نتائج تقدير المعادلة:

جدول (19.أ): نتائج تقدير معادلة القيمة السوقية MV.\*

المتغيرات المستقلة والضابط	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبارات	مستوى الدلالة
Independent and Control Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C ثابت الانحدار	13.7442	4.0957	3.3558	0.0016
X1 حجم مجلس الإدارة	0.3681	0.2212	1.6644	0.1030
X2 تركيبة / استقلالية مجلس الإدارة	1.2496	0.1623	7.6996	0.0000
X3 عدد اجتماعات مجلس الإدارة	0.0944	0.0324	2.9127	0.0056
X4 اجان المجلس	2.1378	0.2224	9.6112	0.0000
X5 تركز الملكية	-0.0100	0.0126	-0.7932	0.4318
X6 حجم هيئة الرقابة الشرعية	1.5972	0.1876	8.5152	0.0000
X7 العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	-0.0189	0.0059	-3.2103	0.0024
X8 المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	0.0630	0.0160	3.9328	0.0003
9X خبرة هيئة الرقابة الشرعية	0.1257	0.0389	3.2280	0.0023
10X سمعة هيئة الرقابة الشرعية	0.0308	0.0089	3.4540	0.0012

جدول (19ب): نتائج تقدير معادلة القيمة السوقية MV.\*

مستوى الدلالة Prob.	قيمة اختبار ت t-Statistic	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار Coefficient	المتغيرات المستقلة والضابط Independent and Control Variables
0.0000	6.0955	0.1915	1.1671	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية 11X
0.0000	7.5568	0.0188	0.1423	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية 12X
0.0342	-2.1848	0.0241	-0.0526	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 13X
0.0000	-12.0250	0.3729	-4.4837	حجم البنك CONT
				معامل التحديد (R <sup>2</sup> ) 0.9436
				اختبار نموذج الدراسة F-statistic 53.7262
				مستوى الدلالة الإحصائية Prob. 0.0000

\* المتغير التابع : اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية Ln(MV).

من خلال نتائج الجدول أعلاه، بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.9436$ ) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة و الضابطة التي دخلت نموذج الدراسة مسؤولة عن تفسير ما يقارب (94%) من التغير في القيمة السوقية. كما يتضح بأن اختبار نموذج الدراسة دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 (F-statistic=53.7262, Prob.=0.0000) مما يدل على ملائمة نموذج الانحدار التجميعي المقدر في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع.

وبناء على نتائج الانحدار في الجدول السابق يمكن فحص الفرضية الرئيسية الثانية وما يتفرع عنها، وهي جميعها فرضيات صفرية، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، وتركيز الملكية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائياً لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.1030= Prob.)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائياً لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.0000= Prob.)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 1.2496)، أي أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (249%) أي ما يقارب الزيادة ضعفين ونصف للقيمة السوقية، عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  $249\% \approx (1 - \text{Exp}(1.2496)) * 100$ .

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائياً لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.0056= Prob.)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta=0.0944)، أي أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تعقد سنوياً

بمقدار وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (10%) تقريباً، عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  $10\% \approx (1 - \text{Exp}(0.0944)) * 100$ .

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائياً للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.0000 = Prob.)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta=2.1378)، أي أن زيادة عدد اللجان في مجلس الإدارة وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (748%) أي ما يعادل سبعة أضعاف ونصف القيمة السوقية تقريباً، عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  $748\% \approx (1 - \text{Exp}(2.1378)) * 100$ .

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه عدم وجود أثر دال إحصائياً لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.4318 = Prob.)، وهي أكبر من مستوى 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية. وبناء على نتائج الانحدار في الجدول السابق أيضاً يمكن فحص الفرضية الرئيسية الخامسة وما يتفرع عنها، وهي جميعها فرضيات صفرية، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية (حجم هيئة الرقابة الشرعية، العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية، المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية، خبرة هيئة الرقابة الشرعية، سمعة هيئة الرقابة الشرعية، التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية) على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

**1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 1.5972)، أي أن زيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (394%) أي ما يقارب أربعة أضعاف القيمة السوقية تقريبا، عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  $394\% \approx (1 - \text{Exp}(1.5972)) * 100$ .

**2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0024)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0189)، أي أن زيادة النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (2%) تقريبا، عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  $2\% \approx -1.8723 * (1 - \text{Exp}(-0.0189)) * 100$ .

**4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0003)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0630)، أي أن زيادة النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الحاصلين على درجة الدكتوراه أو الماجستير بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة

القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (6.5%) تقريبا، عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  
$$6.5\% \approx (1 - \text{Exp}(0.0630)) * 100$$

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0023)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.1257)، أي أن زيادة نسبة اعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على دورات بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (13.4%) تقريبا عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  
$$13.4\% \approx (1 - \text{Exp}(0.1257)) * 100$$

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0012)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.0308)، أي أن زيادة النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (3.13%) تقريبا عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  
$$3.13\% \approx (1 - \text{Exp}(0.0308)) * 100$$

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. =0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 1.1671)، أي أنه إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (221%) أي ما يعادل الضعفين تقريبا

مقارنة بالقيمة السوقية المتوقعة إذا لم يتغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا، وذلك عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  $221\% \approx (1 - \text{Exp}(1.1671)) * 100$ .

**8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. = 0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= 0.1423)، أي أن زيادة نسبة الأعضاء التنفيذيين من أعضاء الهيئة الشرعية بمقدار 1% عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (15%) تقريبا عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  $15\% \approx (1 - \text{Exp}(0.1423)) * 100$ .

**9. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.**

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. = 0.0342)، وهي أقل من مستوى 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية. وبلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -0.0526)، أي أن زيادة عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية وحدة واحدة عبر الزمن وبين البنوك يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (5%) تقريبا عند ثبات باقي المتغيرات.

توضيح:  $5\% \approx (1 - \text{Exp}(-0.0526)) * 100$ .

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول السابق وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للمتغير الضابط وهو حجم البنك على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Prob. = 0.0000)، وهي أقل من مستوى 0.05، كما بلغت قيمة معامل الانحدار (Beta= -4.4837)، فالزيادة في حجم البنك وحدة واحدة عبر الزمن يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية المتوقعة بنسبة (99%) تقريبا عند ثبات باقي المتغيرات. توضيح:  $99\% \approx (1 - \text{Exp}(-4.4837)) * 100$ .

## ملخص نتائج الفرضيات

الجدول رقم (أ.20) ادناه يلخص نتائج الفرضيات:

الفرضية	النتيجة
الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .	
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .	وجود أثر سلبي و دال إحصائياً لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول .	عدم وجود أثر دال إحصائياً لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول	وجود أثر إيجابي و دال إحصائياً لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول	عدم وجود أثر دال إحصائياً للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول.	وجود أثر سلبي و دال إحصائياً لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول
الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر سلبي و دال إحصائياً لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية	وجود أثر سلبي و دال إحصائياً لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائياً لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (20.ب) ادناه يلخص نتائج الفرضيات:

الفرضية	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	عدم وجود أثر دال إحصائيا لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للجان مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	عدم وجود أثر دال إحصائيا لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .	
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول
لا يوجد أثر للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك بمؤشر العائد على الأصول .	عدم وجود أثر للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك بمؤشر العائد على الأصول.

الجدول رقم (20.ج) ادناه يلخص نتائج الفرضيات:

الفرضية	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.	عدم وجود أثر دال إحصائيا للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .	وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.	وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول .	وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على الأصول
<b>الفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية</b>	
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (د.20) ادناه يلخص نتائج الفرضيات:

الفرضية	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	عدم وجود أثر دال إحصائيا للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	عدم وجود أثر دال إحصائيا لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.	عدم وجود أثر دال إحصائيا لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر العائد على حقوق الملكية.
الفرضية الرئيسية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقاساً بمؤشر القيمة السوقية..	
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر سلبي و دال إحصائيا للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

## الجدول رقم (20.هـ) ادناه يلخص نتائج الفرضيات:

الفرضية	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للمؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.	وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لعدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشر القيمة السوقية.

### مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة:

- توصلت دراسات طاشكندي (2019) وبوهرين (2023) وجود أثر سلبي ودال إحصائيا لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك المقاس بمؤشر العائد على الأصول ، وهذا يتوافق مع نتيجة دراستي، الا أنه بالمقابل تتعارض هذه النتائج مع نتائج دراسة الجعيد، عبد الرحمن (2020) ودراسة بورقبة، غربي (2015) التي وجدت أثرا إيجابيا لحجم المجلس، ويؤكد الباحث على وجود أثر سلبي ودال إحصائيا لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي، حيث أن زيادة عدد أعضاء المجلس قد تؤدي إلى تضارب المصالح. كما أن المجالس الكبيرة قد تعزز سيطرة المديرين التنفيذيين، مما يؤثر سلبا على الأداء المالي للبنوك.

- توصلت دراسة بوهرين (2023) وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي المقاس بمؤشر العائد على الأصول، وهذا يتوافق مع نتيجة دراستي الامر الذي يؤكد رفض الفرضية الصفرية، ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث الى ان الاجتماعات تمنح المجلس الفرصة لتقييم المخاطر والفرص في السوق الامر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاداء المالي للبنك.
- توصلت دراسة بورقبة، غربي (2015) وجود أثر سلبي ودال إحصائيا لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك المقاس بمؤشر العائد على الأصول، وهذا يتوافق مع نتيجة دراستي بتالي رفض الفرضية الصفرية، ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث الى ان تركيز الملكية في يد عدد قليل من الافراد يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنك من خلال تعارض المصالح وعدم التنوع بالأراء الذي ينعكس بشكل سلبي على اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- توصلت دراسة الجعيد، عبد الرحمن (2020)، وعبد الرحمن، علي (2019)، وطاشكندي (2019)، وبورقبة، غربي (2015) وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، ، وهذا يتوافق مع نتيجة دراستي بتالي رفض الفرضية الصفرية، الا أنها في المقابل تتعارض مع دراسة بوهرين (2023) التي أثبتت العكس، ومن وجهة نظر الباحث تدعم هيئة الرقابة الشرعية البنوك في تحقيق أداء مالي أفضل من خلال تعزيز الثقة والامتثال والابتكار وكفاءة العمليات، حيث أن وجود نظام رقابي فعال، يمكن للبنوك تحسين كفاءتها التشغيلية وتقليل التكاليف، مما يساهم في زيادة العائد على الأصول.
- توصلت دراسة عبد الرحمن، علي (2019) عدم وجود أثر دال إحصائيا للمؤهلات التعليمية على الأداء المالي مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، وهذا يتوافق مع نتيجة دراستي، الا أن الباحث يؤكد على وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لخبرة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك، حيث تساهم الخبرة في تخفيض مخاطر الائتمان وتعزيز فعالية صنع القرار. حيث أن الأعضاء الذين يمتلكون المعرفة المصرفية والمحاسبية يساهمون بشكل كبير في تقييم العقود المالية، الامر الذي يعزز الأداء العام للمصارف الإسلامية.
- توصلت دراسة عبد الرحمن، علي (2019) الى وجود أثر سلبي لسمعة هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، الا ان ذلك لم يتوافق مع نتيجة دراستي التي اكدت على الأثر الإيجابي، ومن وجهة نظر الباحث، فإن السمعة ترتبط بشكل وثيق برأس المال البشري، حيث أن السمعة الطيبة والمعرفة الكافية بالشريعة الإسلامية تلعبان

دورا مهما في اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. لذا، يمكن أن يؤدي اختيار أعضاء ذوي سمعة جيدة إلى تعزيز الامتثال بالمبادئ الإسلامية، الأمر الذي يؤثر إيجابيا على أداء المصارف الإسلامية

• توصلت دراسة الجعيد، عبد الرحمن (2020) الى وجود أثرا إيجابيا للتغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي مقاساً بمؤشر العائد على الأصول، الا ان ذلك يتعارض مع نتيجة دراستي التي اكدت على الأثر السلبي، ومن وجهة نظر الباحث فانه يؤكد على الأثر السلبي لهذا التغير على الأداء المالي مقاساً بمؤشر العائد على الأصول كون ان التغيرات في تكوين هيئة الرقابة الشرعية لها تأثيرات سلبية على الأداء المالي بسبب عدم الاستقرار وفقدان الخبرة والتنسيق الفعال.

• توصلت دراسة الجعيد، عبد الرحمن (2020)، ودراسة بورقبة، غربي (2015) على الأثر السلبي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية، وهذا يتوافق مع نتيجة دراستي، ومع ذلك تتعارض هذه النتائج مع دراسة طاشكندي (2019) التي أظهرت أثرا إيجابيا لحجم مجلس الإدارة واستقلاليتها على الأداء المالي للبنوك، فمن وجهة نظر الباحث يمكن أن يؤثر حجم مجلس الإدارة سلبا على الأداء المالي للبنوك بسبب تحديات التنسيق والتواصل، مما يعيق اتخاذ القرارات الفعالة.

• توصلت دراسات عبد الله، الأقرع (2020)، والجعيد، عبد الرحمن (2020)، وطاشكندي (2019). وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية، وهذا يتوافق مع نتيجة دراستي، ويؤكد الباحث على وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لحجم هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك، حيث أن الحجم الكبير يحسن من أداء الهيئة ويعزز من فاعليتها وكفاءتها.

• توصلت دراسة عبد الله، الأقرع (2020) الى وجود أثرا سلبيا للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية، وهذا يتعارض مع نتيجة دراستي الى توصلت الى وجود الأثر الإيجابي للعضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي مقاساً بمؤشر العائد على حقوق الملكية، فمن وجهة نظر الباحث فانه تعكس العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية قدرة البنك على الاستفادة من تجارب متعددة وتحسين أدائه المالي من خلال تعزيز الابتكار والتنسيق الفعال، كون الأعضاء المشتركين قد يكونون أكثر قدرة على تقييم عمليات البنك ومراجعتها بموضوعية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي.

### الاستنتاجات والتوصيات

#### 5.1 الاستنتاجات:

بناء على نتائج الدراسة توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية:

1. أن هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك، سواء تم قياس الأداء باستخدام مؤشرات العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية. هذا يشير إلى أن وجود مجالس إدارة أكبر قد لا يساهم بشكل إيجابي في تحسين الكفاءة المالية للبنوك الإسلامية.
2. أن زيادة التواصل والتنسيق داخل المجلس يساهم في تحسين الأداء المالي للبنك.
3. أن وجود أعضاء مستقلين في المجلس قد يساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل في بعض السياقات.
4. أهمية الدور الذي تلعبه الهيئة الشرعية في تحسين الأداء المالي، وذلك من خلال توجيه السياسات والإشراف على العمليات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
5. أن بعض ممارسات الحوكمة، سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الهيئة الشرعية، لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية. التوازن بين الحجم، الاستقلالية، التواصل، والتخصصية في هذه المجالس يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في تحسين الأداء المالي للبنك

## 5.2 التوصيات:

تبعاً للنتائج التي أظهرتها الدراسة ، ومن أجل ان تؤدي هذه الدراسة دورها وتتجز أهدافها، نوجز فيما يلي اهم التوصيات المقترحة، وهي :

1. ينبغي للبنوك الإسلامية أن تعيد تقييم هيكل مجالس إدارتها، خاصة فيما يتعلق بحجم المجلس وتركيز الملكية. يفضل تقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة لتعزيز الفعالية وتقليل تضارب المصالح، مما قد يسهم في تحسين الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول. كما يجب النظر في توزيع الملكية بشكل يضمن توازن القوى بين المساهمين، الامر الذي قد يعزز من الاستقلالية والشفافية في اتخاذ القرارات، وبالتالي تحسين العائد على الأصول.

2. ينبغي للبنوك الإسلامية تعزيز خبرة وسمعة هيئة الرقابة الشرعية من خلال اختيار أعضاء ذوي مؤهلات عالية وخبرات مهنية مثبتة في المجال المصرفي والشريعة الإسلامية. ويجب أن تركز البنوك على تحسين تكوين هيئة الرقابة الشرعية، بما في ذلك استقلاليتها، وتعزيز التواصل الفعال بين الأعضاء، مما قد يسهم في تحسين الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الأصول.

3. ينبغي للبنوك الإسلامية التركيز على زيادة عدد الأعضاء المستقلين، حيث أن ذلك قد يعزز من فعالية المجلس في حماية حقوق المودعين وتحسين الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية. بالإضافة إلى ذلك، يفضل زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودتها، الامر الذي يساهم في اتخاذ قرارات أكثر استنارة مما يؤدي إلى تحسين العائد على حقوق الملكية.

4. ينبغي للبنوك الإسلامية تعزيز حجم هيئة الرقابة الشرعية ، حيث أن ذلك يعزز من الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية ويقلل من تعارض المصالح. ومن الضروري أيضا تجنب التغييرات المتكررة في تكوين الهيئة، نظراً لأن الاستقرار في التشكيل يمكن أن يعزز من فعالية الهيئة ويؤثر إيجابياً على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الحقوق الملكية.

5. يفضل أن تقوم البنوك بتطوير برامج تدريبية وتعليمية لأعضاء مجلس الإدارة لتعزيز مهاراتهم في الحوكمة، الامر الذي يسهم في تحسين القرارات الاستراتيجية وتعزيز ثقة المستثمرين في أداء البنك الامر الذي ينعكس بشكل إيجابي على قيمته السوقية.

6. ينبغي للبنوك الإسلامية التركيز النظر في تقليل العضوية المشتركة للأعضاء لضمان الالتزام والتركيز، مما قد يقلل من مخاطر تضارب المصالح ويحسن من فعالية الهيئة. كما يفضل تحسين جودة الاجتماعات بدلاً من زيادة عددها، لضمان اتخاذ قرارات مدروسة تعزز من سمعة البنك وقيمه السوقية.

## المصادر والمراجع

### • المراجع باللغة العربية

- أبو سنيينة، ضرغام. (2019): أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للشركات غير المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية.
- إسكافي، م. (2018): الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح. في: معتمد إسكافي (محرر)، المؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة بعنوان : الصيرفة الإسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول، 26-4-2018م، جامعة النجاح الوطنية/ كلية الشريعة، فلسطين ص ص 3-19.
- الأقرع، سعد. (2020/1): " أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية اليمنية". مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية. مجلد 4، ع 1.
- امال، حدو. (2018) دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات المالية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيد ي بلعباس.
- الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2021): "التقرير الرابع حول الحوكمة في الدول العربية المساواة، الإدماج والتمكين : أدوات فعالة لمنع نشوب النزاعات"، بيروت.
- أوصيف لخضر. (2017): " طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية"، جامعة بوضياف، الجزائر.
- البرجس، أ. (2019). معايير الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية. دار الثقافة للنشر.
- البطحي (2018): " الحوكمة والهدف منها ومحدداتها الداخلية والخارجية ومعايير تطبيقها". رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر.
- البنك المركزي الإماراتي. (2021). دليل حوكمة البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة. البنك المركزي الإماراتي.
- البنك المركزي السعودي. (2022). التقرير السنوي للقطاع المصرفي. البنك المركزي السعودي.
- بورقبة، ع.، و غربي، ع. (2015). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، (3)28، 123-158. <https://doi.org/10.4197/lslc.28-3.3.123-158>

- بوهرين فتيحة جوان (2021): "أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أداء البنوك القطرية خلال الفترة 2019-2008". مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 8 ، العدد 1 ، ص6
- بوهرين، فتيحة. (2023/6): " دراسة تحليلية قياسية لاثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشر ROA خلال الفترة 2011-2020". مجلة العلوم التجارية والبيئية، المجلد 2، عدد 2، الجمعية العلمية للدراسات والبحوث التطبيقية.
- جليلة، صحراوي. (2021). أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك، (رسالة دكتوراة).
- الجمعية الدولية للبنوك الإسلامية. (2020). معايير الحوكمة في البنوك الإسلامية: المبادئ والممارسات. الجمعية الدولية للبنوك الإسلامية.
- حمد سالم (2017): "أثر محددات الحوكمة على الافصاح عن المخاطر في التقارير المالية للبنوك وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الداودي ومحضي. (2022): " تفعيل مفهوم حوكمة الشركات" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراسة - أدرار، الجزائر.
- دراوشة، هاني زياد احمد. (2014): "مبادئ الحوكمة في إطار مدونة الحوكمة لعام (2009) ومدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بها". رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2017): تعليمات رقم (10) لسنة 2017 بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين. فلسطين.
- طاكشندي، عبد الهادي. (2019): "أثر اليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005 - 2016م. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، مجلد 32، عدد 3.
- عبد العزيز أحمد سعد الناهض.(2019): نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا
- عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي (2018)، دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، مجلة الاسلام في اسيا، المجلد 15 ، العدد 1 ،ص10
- العبيدي، ع. (2018). البنوك الإسلامية: المفهوم والممارسات (الطبعة 2). دار النشر العربي.

- مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي. (2020): معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية. الامارات.
- معمر، ح. صليحة، ف. (12/2021): "متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية". المجلد 2، العدد 10. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية.
- المغربي، ع. (2022): "وضع حوكمة المؤسسات المالية في فلسطين للفترة (2016م-2020م)". رسالة ماجستير غير منشورة جامعة كرابوك - تركيا متاح على الموقع الإلكتروني: <http://acikerisim.karabuk.edu.tr:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/1928/10468262.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
- الوابل، س. سعد. (2015). الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 1(1)، 1-22.

#### • المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdul Gafoor, C. P., Mariappan, V., & Thyagarajan, S. (2018). Board characteristics and bank performance in India. *IIMB Management Review*, 30(2), 160–167. doi:10.1016/j.iimb.2018.01.007
- Abdul Rahim, M., Shaharuddin, N. A. S., & Mohd Suki, N. (2024). Shariah governance disclosure and its effect on Islamic banks' financial performance: evidence from Malaysia and GCC countries. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 15(4), 619-642.
- Abed Al-Nasser Abdallah, Ahmad K. Ismail. (2017). Corporate governance practices, ownership structure, and corporate performance in the GCC countries, *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, Volume 46, Pages 98-115, ISSN 1042-4431, <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2016.08.004>.
- Al-ahdal, W.M., Alsamhi, M. H., Tabash, M. I., & Farhan, N. H. S. (2019). The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation. *Research in International Business and Finance*, 101083. doi:10.1016/j.ribaf.2019.101083
- Alam, M. K., Rahman, M. M., Runy, M. K., Adedeji, B. S., & Hassan, M. F. (2022). The influences of Shariah governance mechanisms on Islamic banks performance and Shariah compliance quality. *Asian Journal of Accounting Research*, 7(1), 2-16.

- Aldamen, H., Duncan, K., Kelly, S., McNamara, R., & Nagel, S. (2012). Audit committee characteristics and firm performance during the global financial crisis. *Accounting & Finance*, 52(4), 971-1000. <https://doi.org/10.1111/j.1467-629X.2011.00447.x>
- Almoneef, A., & Samontaray, D. P. (2019). Corporate governance and firm performance in the Saudi banking industry. *Banks and Bank Systems*, 14(3), 43-52. [https://doi.org/10.21511/bbs.14\(3\).2019.05](https://doi.org/10.21511/bbs.14(3).2019.05)
- Al-Sartawi, A. M. A. M. (2018). Board composition, ownership structure and corporate governance in GCC countries. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 34(2), 89-100. <https://doi.org/10.1108/JEAS-12-2016-0036>
- Baltagi, B. (2005). *Econometric analysis of panel data*. John Wiley & Sons.
- Beck, N., & Katz, J. N. (1995). What to do (and not to do) with time-series cross-section data. *American political science review*, 89(3), 634-647.
- Ben Abdallah, M., & Bahloul, S. (2021). Disclosure, Shariah governance and financial performance in Islamic banks. *Asian Journal of Economics and Banking*, 5(3), 234-254.
- Bentler, P. M., & Chou, C. P. (1987). Practical issues in structural modeling. *Sociological methods & research*, 16(1), 78-117.
- Bouhrine, F. (2023). Standard analytical study the impact of shariah governance on the financial performance of Kuwait bank using the ROA index during period 2011-2020. *Journal of Business and Environmental Sciences*, 2(2), 431-447
- Brick, I. E., & Chidambaran, N. K. (2010). Board meetings, committee structure, and firm value. *Journal of Corporate Finance*, 16(4), 533-553. <https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2010.06.003>
- Buallay, A. (2021). Corporate governance, Sharia'ah governance and performance: A cross-country comparison in the MENA region. *AQU Journal of Islamic Economics*, 1(1), 189-215. <https://doi.org/10.52747/aqujie.1.1.26>
- Buallay, A. (2021). Corporate governance, Sharia'ah governance and performance: A cross-country comparison in the MENA region. *Al Qasimia University Journal of Islamic Economics*, 1(1), 189-215. <https://doi.org/10.52747/aqujie.1.1.26>
- Bun, M. J., & Kiviet, J. F. (2001). The accuracy of inference in small samples of dynamic panel data models (No. 01-006/4). Tinbergen Institute discussion paper.

- Cameron, A. C., Trivedi, K. P. (2009). *Microeconometrics Using Stata*. StataCorp LP. A Stata Press Publication, College Station, Texas.
- Grassa, R. (2013). Shariah supervisory system in Islamic financial institutions: New issues and challenges. *Humanomics*, 29(4), 333-348. <https://doi.org/10.1108/H-01-2013-0001>
- Rahman, A. R. A., & Bukair, A. A. (2013). The influence of the shariah supervisory board on corporate social responsibility disclosure by Islamic banks of Gulf co-operation council countries. *Asian Journal of Business and Accounting*, 6(2), 65-104.
- Farook, S., Hassan, M. K., & Lanis, R. (2011). Determinants of corporate social responsibility disclosure: The case of Islamic banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 2(2), 114-141. <https://doi.org/10.1108/17590811111170539>
- Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2004). Audit committee characteristics and restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(1), 69-87. <https://doi.org/10.2308/aud.2004.23.1.69>
- Das, P. (2019). *Econometrics in Theory and Practice*. Springer, Singapore.
- Djuwita, D., Setiowati, N. E., & Kulsum, U. (2019). The Influence of Sharia Compliance and Sharia Corporate Governance on the Financial Performance of Sharia Commercial Banks. *Al-Amwal: Jurnal Ekonomi dan Perbankan Syari'ah*, 11(2), 205-220.
- El-Halaby, S., & Hussainey, K. (2016). Determinants of compliance with AAOIFI standards by Islamic banks. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 9(1), 143-168. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-06-2015-0074>
- Farag, H., Mallin, C., & Ow-Yong, K. (2018). Corporate governance in Islamic banks: New insights for dual board structure and agency relationships. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 54, 59-77. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2017.08.002>
- Greene, W. H. (2008). *Econometric analysis*. Pearson Education India.
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic econometrics* (ed.). Singapore: McGraw Hill Book Co.
- Hamza, H. (2013). Sharia governance in Islamic banks: Effectiveness and supervision model. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 6(3), 226-237. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-02-2013-0021>
- Hsiao, C. (2014). *Analysis of panel data* (No. 54). Cambridge university press.

- Jarque, C. M., & Bera, A. K. (1987). A test for normality of observations and regression residuals. *International Statistical*
- Juhmani, O. I. (2020). Ownership structure and firm performance: Evidence from Bahrain. *Asian Economic and Financial Review*, 10(2), 154-164. <https://doi.org/10.18488/journal.aefr.2020.102.154.164>
- Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. *Journal of econometrics*, 108(1), 1-24.
- Mollah, S., & Zaman, M. (2015). Shari'ah supervision, corporate governance and performance: Conventional vs. Islamic banks. *Journal of Banking & Finance*, 58, 418-435. <https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2015.04.030>
- Nasution, A. A., Lubis, A. F., & Fachrudin, K. A. (2019, January). Sharia compliance and Islamic social reporting on financial performance of the Indonesian sharia banks. In 1st Aceh Global Conference (AGC 2018) (pp. 640-644). Atlantis Press.
- Nidyanti, A., & Siswanto, D. (2022). Shariah compliance level of Islamic Banks in Asia and its implications on financial performance and market share. *European Journal of Islamic Finance*, 9(1), 15-21.
- Rahman, A. R. A., Omar, N., & Abdelghani, E. (2018). The influence of shariah board characteristics on the financial soundness of Islamic banks. *Asian Journal of Accounting and Governance*, 9, 61-73. <https://doi.org/10.17576/AJAG-2018-09-06>
- Taylor, W. E. (1980). Small sample considerations in estimation from panel data. *Journal of Econometrics*, 13(2), 203-223.
- Wooldridge, J. M. (2010). *Econometric analysis of cross section and panel data*. MIT press.

# الملاحق

## ملحق (1) البيانات النهائية

السنوات						طريقة القياس	المؤشر	اسم البنك
2023	2022	2021	2020	2019	2018			
11	11	10	11	10	11	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	البنك الإسلامي الفلسطيني
3	2	2	3	3	3	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس	تركيبية/استقلالية مجلس الإدارة	
5	6	6	5	6	6	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
8	8	8	7	7	7	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس	
70.04	69.45	67.63	66.66	66.66	66.52	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركز الملكية	
3	3	3	3	3	4	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية	
33.333333	33.33333	33.333333	33.333333	33.333333	25	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين يتباطون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	
66.666667	66.66667	66.666667	66.666667	66.666667	75	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الحاصلين على درجة الدكتوراه أو الماجستير	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	
33.333333	33.33333	33.333333	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على فورات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية	
0	0	0	33.333333	33.333333	0	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدورية لهيئات الرقابة الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سعة هيئة الرقابة الشرعية	
0	0	1	0	1	0	متغير وهمي (1 إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويًا) - (خلاف ذلك)	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	
66.666667	66.66667	66.666667	66.666667	66.666667	66.6666667	نسبة الأعضاء النشيطين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	
12	11	12	11	12	12	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	
0.0327354	0.103368	0.0987038	0.0905642	0.1253528	0.139995462	ROE	المتغير الناتج	
0.0030881	0.01012	0.0082619	0.0073907	0.0110163	0.01372277	ROA	المتغير الناتج	
8764866.3	12482128	42880317	3225416.7	13340293	69069502.1	MV	المتغير الناتج	
9.1956998	9.180795	9.2191718	9.1793597	9.1200516	9.04244318	حجم البنك	المتغير الضابط	
11	11	11	11	11	11	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	البنك الإسلامي العربي
3	3	3	2	2	2	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس	تركيبية/استقلالية مجلس الإدارة	
8	7	8	6	6	7	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
7	7	7	6	6	6	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس	
90.32	90.01	87	87	87.12	87.12	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركز الملكية	
3	3	3	4	4	4	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية	
0	0	0	0	0	0	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين يتباطون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	
100	100	100	100	100	100	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الحاصلين على درجة الدكتوراه أو الماجستير	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	
0	0	0	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على فورات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية	
33.333333	33.33333	0	0	0	0	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدورية لهيئات الرقابة الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سعة هيئة الرقابة الشرعية	
0	0	1	0	0	1	متغير وهمي (1 إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويًا) - (خلاف ذلك)	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	
66.666667	66.66667	66.666667	66.666667	66.666667	66.6666667	نسبة الأعضاء النشيطين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	
10	11	12	11	12	12	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	
0.0391458	0.093897	0.089245	0.0666508	0.0772993	0.064932869	ROE	المتغير الناتج	
0.0031752	0.007875	0.0067307	0.0051471	0.007084	0.006655362	ROA	المتغير الناتج	
7511427.2	1506820	2819359.8	1435278.7	1596371.4	2871865.98	MV	المتغير الناتج	
9.2401422	9.220298	9.2397263	9.1923022	9.1044627	9.028289694	حجم البنك	المتغير الضابط	
11	11	11	11	11	11	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	مصرف الصفا
4	4	3	2	2	2	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس	تركيبية/استقلالية مجلس الإدارة	
6	6	7	6	6	6	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
7	7	7	7	7	7	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس	
58.83	58.83	82.3	86.67	86.67	86.67	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركز الملكية	
2	2	2	2	2	2	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية	
0	0	0	0	0	0	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين يتباطون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية	
100	100	100	100	100	100	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الحاصلين على درجة الدكتوراه أو الماجستير	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية	
0	0	0	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاصلين على فورات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية	
0	0	0	0	0	0	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدورية لهيئات الرقابة الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سعة هيئة الرقابة الشرعية	
0	0	0	0	0	0	متغير وهمي (1 إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويًا) - (خلاف ذلك)	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية	
50	50	50	50	50	50	نسبة الأعضاء النشيطين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	
10	10	10	10	11	10	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	
-0.015208	0.017939	-0.010753	-0.079379	-0.062931	-0.04223457	ROE	المتغير الناتج	
-0.00206	0.002678	-0.001589	-0.014398	-0.016674	-0.01699662	ROA	المتغير الناتج	
967484.28	3188472	#####	#####	#####	1208718.04	MV	المتغير الناتج	
8.6300595	8.594507	8.5909747	8.5066315	8.3752165	8.220213274	حجم البنك	المتغير الضابط	
7	6	6	6	6	6	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	

3	2	2	2	2	2	عدد الأضياء المستقلين في المجلس	تركيبه/استقلالية مجلس الإدارة
10	8	8	6	8	9	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
7	6	6	6	6	6	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس
100	100	100	100	100	100	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركيز الملكية
3	3	3	3	3	3	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية
100	100	100	100	100	100	النسبة المئوية لأضياء الهيئة الذين يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية
66.666667	66.6667	66.6667	66.6667	66.6667	66.6667	النسبة المئوية لأضياء الهيئة المصطلين على درجة الدكتوراه أوالمجستير.	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المصطلين ع دورات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	النسبة المئوية لأضياء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOF او هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سمعة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	متفرغ وهمي ( إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا ) ( خلاف ذلك )	التفرغ في تكوين هيئة الرقابة الشرعية
33.3333	33.3333	33.3333	33.3333	33.333333	33.333333	نسبة الأضياء التنفيذين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
1	1	1	1	1	1	متفرغ وهمي ( إذا وجد مراتب مقدم في البنك خلال السنة و ) ( خلاف ذلك )	تغويض المنطقة في هيئة الرقابة الشرعية
6	6	7	7	6	6	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
0.1292543	0.135498	0.1265227	0.1244247	0.1605249	0.164478404	ROE	المتفرغ التابع
0.0120768	0.012085	0.0120012	0.0119692	0.0149471	0.01477082	ROA	المتفرغ التابع
0	0	0	0	0	0	MV	المتفرغ التابع
9.46614	9.467965	9.448635	9.4053789	9.3618012	9.334262208	حجم البنك	المتفرغ المضابط
11	11	11	11	11	11	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة
5	6	6	6	6	6	عدد الأضياء المستقلين في المجلس	تركيبه/استقلالية مجلس الإدارة
11	7	8	7	9	8	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
7	8	8	8	8	8	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس
76.695	76.538	76.536	76.489	75.718	75.718	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركيز الملكية
4	4	3	4	4	4	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية
75	75	100	100	100	100	النسبة المئوية لأضياء الهيئة الذين يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية
75	75	100	100	100	100	النسبة المئوية لأضياء الهيئة المصطلين على درجة الدكتوراه أوالمجستير.	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	النسبة المئوية لأضياء الهيئة الذين لديهم معرفة في المحاسبة والتمويل والقضاه.	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المصطلين ع دورات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
100	100	100	100	100	100	نسبة الأضياء الذين عملو سابقا لدى هيئة الرقابة الشرعية للبنك	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
50	50	33.333333	25	25	25	النسبة المئوية لأضياء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOF او هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سمعة هيئة الرقابة الشرعية
0	1	1	0	0	0	متفرغ وهمي ( إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا ) ( خلاف ذلك )	التفرغ في تكوين هيئة الرقابة الشرعية
1	1	1	1	1	1	متفرغ وهمي ( إذا كانت تحدد مآكلتها الهيئة العمومية للبنك و ) ( خلاف ذلك ) / ذات المكافآت المالية لهيئة الرقابة وإن تكون محددة	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
40	40	33.333333	50	50	50	نسبة الأضياء التنفيذين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
						متفرغ وهمي ( إذا وجد مراتب مقدم في البنك خلال السنة و ) ( خلاف ذلك وجوده رقابة شرعية في البنك المركزي	تغويض المنطقة في هيئة الرقابة الشرعية
6	6	6	6	6	6	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
0.1167139	0.117387	0.1158883	0.1098792	0.1289108	0.126610866	ROE	المتفرغ التابع
0.0110742	0.011185	0.0111375	0.0107589	0.0122156	0.011971211	ROA	المتفرغ التابع
19050453	32233686	47019829	24138060	19338465	18967524.84	MV	المتفرغ التابع
9.7501868	9.73748	9.7244874	9.6852489	9.6482792	9.619160371	حجم البنك	المتفرغ المضابط
11	11	11	11	11	11	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة
4	4	4	3	3	3	عدد الأضياء المستقلين في المجلس	تركيبه/استقلالية مجلس الإدارة
7	8	8	7	7	8	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
7	7	7	8	8	8	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس
77.303	77.303	77.303	77.303	77.01	76.237	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركيز الملكية
4	4	4	4	4	4	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية
75	75	75	100	100	100	النسبة المئوية لأضياء الهيئة الذين يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية
100	100	100	75	75	75	النسبة المئوية لأضياء الهيئة المصطلين على درجة الدكتوراه أوالمجستير.	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	النسبة المئوية لأضياء الهيئة الذين لديهم معرفة في المحاسبة والتمويل والقضاه.	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
25	25	25	25	25	25	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المصطلين ع دورات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
100	10	50	100	100	75	نسبة الأضياء الذين عملو سابقا لدى هيئة الرقابة الشرعية للبنك	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
25	25	25	50	50	50	النسبة المئوية لأضياء الهيئة الذين لديهم عضوية في المجالس الدولية للهيئات الشرعية AAOF او هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سمعة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	1	1	0	0	متفرغ وهمي ( إذا تغير تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا ) ( خلاف ذلك )	التفرغ في تكوين هيئة الرقابة الشرعية
1	1	1	1	1	1	متفرغ وهمي ( إذا كانت تحدد مآكلتها الهيئة العمومية للبنك و ) ( خلاف ذلك ) / ذات المكافآت المالية لهيئة الرقابة وإن تكون محددة	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
25	25	25	25	25	25	نسبة الأضياء التنفيذين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
1	1	1	1	1	1	متفرغ وهمي ( إذا وجد مراتب مقدم في البنك خلال السنة و ) ( خلاف ذلك )	تغويض المنطقة في هيئة الرقابة الشرعية
6	6	6	6	6	6	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
0.0924696	0.088046	0.0864305	0.0657568	0.070303	0.058926978	ROE	المتفرغ التابع
0.0059766	0.005854	0.0060186	0.0055856	0.0065226	0.00736383	ROA	المتفرغ التابع
3390503.1	3218474	9498966.1	6127897.1	5044381.1	5533846.08	MV	المتفرغ التابع
9.4667169	9.412312	9.368498	9.2601285	9.1922692	9.053644393	حجم البنك	المتفرغ المضابط
13	12	12	12	10	10	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة

البنك العربي الإسلامي الدولي

البنك الإسلامي الأردني

بنك صفوة الإسلامي

4	4	4	4	4	4	عدد الأعضاء المسجلين في المجلس	تركيبة/استقلالية مجلس الإدارة
21	16	15	22	14	12	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
6	6	6	6	7	6	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس
38.139	38.4	47.097	47.399	48.054	47.659	نسبة أسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركيز الملكية
5	5	5	5	5	5	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية
80	80	80	80	80	80	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية
100	100	100	100	100	100	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة المحصلين على درجة الدكتوراه أو المماثلين	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المحصلين ع درجات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
20	20	20	20	20	20	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي لديهم عضوية في المجالس القومية للهيئات الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سعة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	متغير وهمي (1 إذا تعبر تكوين الهيئة الشرعية في المجموع متوسياً) ، (خلاف ذلك)	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية
75	75	75	75	75	75	نسبة الأعضاء المتقنين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
25	27	28	30	49	46	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
0.1095349	0.069137	0.1344224	0.0876664	0.1167085	0.127050338	ROE	المتغير التابع
0.0177612	0.011756	0.0142342	0.0085675	0.0135023	0.014829481	ROA	المتغير التابع
1.662E+11	3.11E+11	1.441E+11	1.008E+11	2.848E+11	1.19592E+11	MV	المتغير التابع
7.5798972	7.567843	7.3382216	7.3324852	7.287597	7.249694222	حجم البنك	المتغير الضابط
11	11	11	10	10	11	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة
4	4	2	1	0	0	عدد الأعضاء المسجلين في المجلس	تركيبة/استقلالية مجلس الإدارة
12	13	16	16	2	17	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
5	5	6	6	5	5	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس
45.754	47.495	55.317	50.482	50.798	51.288	نسبة أسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركيز الملكية
3	3	3	3	5	3	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية
100	100	100	100	80	100	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية
100	100	100	100	100	100	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة المحصلين على درجة الدكتوراه أو المماثلين	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المحصلين ع درجات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
66.666667	66.66667	66.66667	66.66667	40	66.6667	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي لديهم عضوية في المجالس القومية للهيئات الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سعة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	1	1	0	متغير وهمي (1 إذا تعبر تكوين الهيئة الشرعية في المجموع متوسياً) ، (خلاف ذلك)	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية
66.666667	66.66667	66.66667	66.66667	80	66.66667	نسبة الأعضاء المتقنين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
17	17	17	17	17	17	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
0.050274	0.051584	0.0383936	0.0201147	0.0561829	0.047016181	ROE	المتغير التابع
0.00407	0.004591	0.004459	0.0016212	0.0052607	0.005804585	ROA	المتغير التابع
6.134E+09	1.89E+10	1.402E+10	7.368E+09	2.614E+10	15860047800	MV	المتغير التابع
6.6841457	6.623348	6.5539087	6.5409866	6.4974387	6.341330044	حجم البنك	المتغير الضابط
7	7	6	7	7	7	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة
5	5	4	4	4	4	عدد الأعضاء المسجلين في المجلس	تركيبة/استقلالية مجلس الإدارة
8	8	7	11	8	5	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
6	5	6	5	5	6	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس
100	100	100	100	100	100	نسبة أسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركيز الملكية
5	5	4	5	5	5	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية
100	100	100	100	100	100	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي يشغلون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية
80	80	75	80	80	80	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة المحصلين على درجة الدكتوراه أو المماثلين	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي لديهم معرفة في المحاسبة والتدقيق والتمويل والقانون	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المحصلين ع درجات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
100	100	75	100	100	100	نسبة الأعضاء الذين عملوا سابقاً في هيئة الرقابة الشرعية للبنك	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي لديهم عضوية في المجالس القومية للهيئات الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سعة هيئة الرقابة الشرعية
0	1	1	0	0	0	متغير وهمي (1 إذا تعبر تكوين الهيئة الشرعية في المجموع متوسياً) ، (خلاف ذلك)	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية
1	1	1	1	1	1	متغير وهمي (1 إذا كانت تعدد مكافئتها العمومية للبنك و ) ، (خلاف ذلك) / نبات المكافآت المالية لهيئة الرقابة وإن كان محددة	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
80	80	75	80	80	80	نسبة الأعضاء المتقنين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
1	1	1	1	1	1	متغير وهمي (1 إذا وجد رابط مقيم في البنك خلال السنة و ) ، (خلاف ذلك وجود رقابة شرعية في البنك المركزي	تفويض السلطة في هيئة الرقابة الشرعية
8	8	8	5	5	4	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
0.2001096	0.15426	0.0170243	0.012549	0.1361595	0.140995118	ROE	المتغير التابع
0.0272334	0.021476	0.0170243	0.012549	0.0206458	0.0199753	ROA	المتغير التابع
1.504E+09	1.2E+09	877542206	2.128E+09	793657366	776540802.5	MV	المتغير التابع
8.2851683	8.226644	8.136303	8.1065857	8.1003263	8.097583221	حجم البنك	المتغير الضابط
7	7	7	7	7	7	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة

بنك التمويل الكويتي

زيرة

مصرف ابو هنيئ الاسلامي

3	3	3	3	3	3	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس	تركيب/استقلالية مجلس الإدارة
6	6	6	6	5	5	عدد الاجتماعات التي تعقد خلال السنة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
5	4	4	4	4	4	عدد اللجان في مجلس الإدارة	لجان المجلس
99.89	99.89	99.89	99.89	99.89	99.89	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين	تركز الملكية
5	5	5	3	3	3	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	حجم هيئة الرقابة الشرعية
100	100	100	100	100	100	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي يتبعون أكثر من منصب في أكثر من مؤسسة إسلامية في وقت واحد	العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية
80	80	80	66.666667	66.66667	66.66667	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة المخلصين على درجة الدكتوراه أو المماثلين.	المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية
0	0	0	0	0	0	نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المخلصين ع دورات	خبرة هيئة الرقابة الشرعية
20	20	20	33.333333	33.33333	33.33333	النسبة المئوية لأعضاء الهيئة التي لديهم عضوية في المجلس الدولية للهيئات الشرعية AAOIF أو هيئة المحاسبة وإرجعة المؤسسات المالية الإسلامية	سبعة هيئة الرقابة الشرعية
0	0	1	1	0	0	متغير وهمي (1 إذا تعبر تكوين الهيئة الشرعية في المجموع سنويا) (0 خلاف ذلك)	التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية
80	80	80	66.666667	66.66667	66.66667	نسبة الأعضاء المتقنين من أعضاء الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
4	9	9	7	7	7	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية	عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية
0.1853608	0.13392	0.0962562	-0.061414	0.1277505	0.128170606	ROE	المتغير التابع
0.0241564	0.016588	0.0126815	-0.006833	0.0163803	0.015831935	ROA	المتغير التابع
78323.28	91016.22	145336.32	388382.8	94914.99	42240	MV	المتغير التابع
7.9435525	7.873691	7.8122742	7.8486281	7.8114109	7.766259679	حجم البتة	المتغير الضابط

متعرف الإمارات الإسلامية

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
14	نموذج الدراسة	1
18	الهيكلية التنظيمية للحوكمة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	2
49	متغيرات الدراسة والعلاقات بينها	3

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
43	المصارف الإسلامية المتضمنة في عينة الدراسة.	1
44	المتغيرات المستقلة ورموزها وطريقة قياسها.	2
51	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تمثل حوكمة الشركات.	3
52	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تمثل الحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية.	4
54	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التي تمثل مؤشرات الأداء المالي والمتغير الضابط (حجم البنك).	5
58	نتائج اختبارات جذر الوحدة لفحص سكون السلاسل الزمنية المقطعية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول.	6
63	نتائج اختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية (اختبار سكون متسلسلة البواقي Kao Residual Cointegration Test) لمعادلات الدراسة.	7
64	معاملات الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة	8
70	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة والضابطة في نماذج الدراسة المقدره	9
72	نتائج اختبار وولدريدج (Wooldridge test) للترابط الذاتي (Autocorrelation) في معادلات الدراسة الثلاثة (Eq1-Eq3)	10
73	نتائج اختبار بروش-باجان/كوك-وايزبيرغ (Breusch-Pagan) / Cook-Weisberg test لعدم تجانس التباين (Heteroscedasticity) في معادلات الدراسة (Eq1-Eq3)	11

74	نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي لمتسلسلات البواقي Residuals لمعادلات الدراسة	12
75	نتائج اختبار هوسمان (Hausman test)	13
76	نتائج اختبار مضاعف لاجرانج بروش-باجان (-) Breusch (Pagan Lagrangian Multiplier Random Effects test)	14
77	نتائج اختبار تشو (Chow test) لنموذج الانحدار التجميعي	15
78	نتائج تقدير معادلة العائد على الأصول ROA.*	16
85	نتائج تقدير معادلة العائد على حقوق الملكية ROE.*	17
91	نتائج تقدير معادلة القيمة السوقية MV.*	18
98	نتائج الفرضيات	19

## فهرس المحتويات

أ	إقرار.....
ب	شكر وتقدير.....
ج	الملخص.....
هـ	الملخص باللغة الإنجليزية.....
ز	مصطلحات الدراسة.....
ح	قائمة الاختصارات.....
1	الفصل الأول - الإطار العام للدراسة.....
1	1.1 مقدمة.....
3	1.2 مشكلة الدراسة.....
4	1.3 أهداف الدراسة.....
8	1.4 أهمية الدراسة.....
9	1.5 فرضيات الدراسة.....
13	1.6 حدود الدراسة.....
13	1.7 محددات الدراسة.....
14	1.8 نموذج الدراسة.....
15	الفصل الثاني - الإطار النظري والدراسات السابقة.....
15	2.1 تمهيد.....
16	2.2 المبحث الأول: الحوكمة والحوكمة الشرعية.....
16	2.2.1 مفهوم الحوكمة.....

17	.....2.2.2 الحوكمة الشرعية.
17	.....2.2.2.1 مفهوم الحوكمة الشرعية.
18	.....2.2.2.2 معايير ومبادئ الحوكمة الشرعية الصادرة عن الهيئات المالية الإسلامية.
22	.....2.3 المبحث الثاني: علاقة متغيرات الدراسة بأداء وحوكمة المصارف الإسلامية العربية.
22	.....2.3.1 حجم مجلس الإدارة.
22	.....2.3.2 تركيبة واستقلالية مجلس الإدارة.
22	.....2.3.3. تركيز الملكية.
22	.....2.3.4 الرقابة الشرعية.
23	.....2.3.5 عدد اجتماعات مجلس الإدارة.
23	.....2.3.6 لجان مجلس الإدارة.
23	.....2.3.7 حجم هيئة الرقابة الشرعية.
23	.....2.3.8 العضوية المشتركة لهيئة الرقابة الشرعية.
24	.....2.3.9 المؤهلات التعليمية لهيئة الرقابة الشرعية.
24	.....2.3.10 خبرة هيئة الرقابة الشرعية.
24	.....2.3.11 سمعة هيئة الرقابة الشرعية.
25	.....2.3.12 التغير في تكوين هيئة الرقابة الشرعية.
25	.....2.3.13 استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.
25	.....2.3.14 عدد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية.

26	المبحث الثالث: القطاع المصرفي الإسلامي.....
26	2.4.1 تطور المصارف الإسلامية.....
26	2.4.2 المصارف الإسلامية والتحديات التي تواجهها.....
28	2.5 المبحث الرابع: الدراسات السابقة.....
28	2.5.1 الدراسات باللغة العربية.....
31	2.5.2 الدراسات باللغة الإنجليزية.....
35	2.5.3 ملخص الدراسات السابقة.....
41	2.5.4 أهم ما يميز الدراسة.....
42	<b>3 الفصل الثالث - الإجراءات والمنهجية.....</b>
42	3.1 البيانات ومنهجية الدراسة.....
42	3.2 مجتمع وعينة الدراسة.....
42	3.3 عينة الدراسة.....
43	3.4 نموذج الدراسة.....
50	3.5 الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....
50	3.6 الإحصائيات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.....
56	<b>4 الفصل الرابع - تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة.....</b>
56	4.1 صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي.....
57	4.2 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.....

63	4.3 اختبار التكامل المتزامن المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.....
64	4.4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة والضابطة.....
71	4.5 اختبار الترابط الذاتي لمتسلسلة البواقي.....
74	4.6 اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي .....
75	4.7 اختبارات نوع الأثر.....
78	4.8 تقدير معادلات نماذج الدراسة وفحص فرضيات الدراسة.....
105	5 الفصل الخامس - النتائج والتوصيات.....
105	5.1 ملخص اختبار الفرضيات.....
106	5.2 التوصيات.....
107	المصادر والمراجع.....
113	الملاحق.....
116	فهرس الأشكال.....
117	فهرس الجداول.....